مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٠٥**

الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دوغلوف
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ مين
	غابون	السيد مونغارا موسوشي
	فرنسا	السيد بريانس
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السير هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسون
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/522)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/522)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلّغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا والبرتغال وتيمور – ليشتي وجنوب أفريقيا والفلبين وماليزيا ونيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في النظر في البند من دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة بورغيس (تيمور – ليشتي) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة حق إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2010/522) التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية تقدمها السيدة أميرة حق، التي أعطيها الكلمة الآن.

السيدة حق (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي كي أعرض تقرير الأمين العام (S/2010/522) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وهو يشمل الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

في البداية، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد تاكاهيسا كواكامي، نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون وزميلي وصديقي العزيز الذي وافته المنية في ديلي في آذار/مارس الماضي. لقد أسهم إسهاماً خاصاً في النهوض بقضيتي السلام والاستقرار في تيمور – ليشتي.

حسبما يذكر التقرير، لا يزال الأمن والحالة السياسية مستقرين، مما يتيح لمؤسسات الدولة المجال للتركيز على التصدي لتحديات البلد لأمد أطول. ويمكن ملاحظة ذلك في المناقشة السياسية التي تتخطى عموماً المناقشات السابقة بشأن كيفية تجاوز أحداث العام ٢٠٠٦، وإجراء مناقشات مستقبلية بشأن كيفية البناء على المكاسب التي تحققت، وكفالة الازدهار والاستقرار في تيمور – ليشتي. ولم يتأثر كثيراً هذا المنحى حتى الآن بفعل استقالة نائب رئيس الوزراء، ماريو كاراسكالاو، أو الإتهامات التي أُعدت مؤخراً ضد عضوين في الحكومة.

وهناك العديد من الخطط والاستراتيجيات والمؤسسات التي أنشئت مع التركيز لأمد أطول. وهذه تشمل لجنة مكافحة الفساد، والخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة في تيمور – ليشتي، وحزمة قوانين الأمن الوطني، ومشروع الخطة الاستراتيجية للتنمية. إنها خطوات أولية على الطريق إلى الأمام. ومع ذلك، فإن تنفيذها واستدامة الزخم في الجهود لمواجهة حالات الضعف المنهجية والمؤسساتية والسياسية هما التحديان اللذان تواجههما تيمور – ليشتي حالياً.

ويسعدني أن أذكر أنّ القادة الوطنيين في تيمور – ليشتي يواصلون بذل الجهود لكفالة التشاور والحوار الشاملين بشأن هذه الجهود التي تبذل لأمد طويل. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلّط الضوء على المعتكف الذي ضم سبعة زعماء وطنيين ونظمته الكنيسة الكاثوليكية في ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس لمناقشة التحديات الراهنة التي تواجه البلد، بما في ذلك التنمية المستدامة، ولرعاية ودعم جيل جديد من الزعماء المستقبليين. وأنا أدرك أن هذه المبادرة ستستمر، وأشجع المشاركين على مواصلة انخراطهم المتبادل في هذا المنتدى الوطني والمنتديات الوطنية الأخرى. وستسنح فرص متزايدة أمام هذه المبادرات المستقبلية لمشاركة النساء والقادة الأصغر سنّاً.

وبالمثل، تَواصَل رئيس الوزراء مع كل الشعب بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية للتنمية، فقام بسلسلة من الزيارات على مدى شهور عديدة لكل مقاطعة فرعية من المقاطعات الفرعية الـ ٦٥ في البلد. ونظراً لطبيعة الخطة ذات الأمد البعيد، من الأهمية بمكان أن تتضمن طموحات كل الشعب في تيمور – ليشتي. وأتطلع إلى استمرار انخراط الحكومة مع جميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة، بشأن الخطة.

وأهنئ كذلك حكومتي إندونيسيا وتيمور – ليشتي على التوصل إلى اتفاق على البطاقات المتعلقة باجتياز الحدود. ووجود وزير خارجية إندونيسيا، مارتي ناتاليغاوا، في الاحتفال التدشيني قد دلّ على الإرادة الطيبة القائمة بين البلدين.

إن قوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي وقوة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تستحقان معظم الفضل في حالة الأمن والاستقرار القائمة في البلد حالياً. ويتواصل التعاون الطيّب من أستراليا ونيوزيلندا مع القوات الأمنية الدولية. ويسعدني أن أذكر أنه لم يحدث تغيير كبير في الحالة الأمنية في المقاطعات التي استأنفت قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تحمّل المسؤوليات الرئيسية فيها. أود أن أشير إلى حقيقة أن ليكيسا، حيث استأنفت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي القيام بمسؤوليات شرطية أولية في ٧ أيلول/سبتمبر، تقودها أول امرأة تتولى قيادة شرطة مقاطعة بالشرطة الوطنية. وآمل أن يكون هذا مؤشراً على ازدياد فرص الترقي للنساء في سلك الشرطة الوطنية.

ومنذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، استأنفت الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الشرطية الأولية في مقاطعة

أبيلو في ٢١ أيلول/سبتمبر، ومقاطعة مانوفاهي في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وفي مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وإدارة الهجرة، ووحدة الدوريات الحدودية في ٢٨ أيلول/سبتمبر. ولم يعد استئناف العمل معلقاً إلا في ثلاث مقاطعات وست وحدات، وتظل ديلي هي المنطقة الأكثر صعوبة، وسأعود للكلام عن ذلك بعد لحظات.

وفي ظل استمرار زخم العملية ذات الملكية المشتركة لاستئناف مسؤوليات الشرطة، تعمل الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في تعاون وثيق لإعداد استراتيجيات إرشادية حول تحديات ما بعد الاستئناف المتمثلة في استمرار بناء القدرات والتقوية المؤسسية للشرطة الوطنية. وقد أعدت شرطة بعثة الأمم المتحدة توصيفات لخمس مناصب جديدة صممت لتعكس تزايد التركيز على دورة البعثة التدريبية والاستشارية. وأنا أحث الدول المساهمة بقوات شرطة على تقديم ضباط تتوفر فيهم متطلبات تلك الوظائف، ويكونون قادرين على نقل مهاراتهم بفعالية إلى نظرائهم في الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ويجري حالياً تقييم الطلبات المقدمة لشغل ١٩ وظيفة مدنية لمدربين ومستشارين بالشرطة الوطنية.

وفي الأثناء، يستمر بناء القدرات بالتنسيق مع مركز التدريب التابع للشرطة الوطنية في مجالات مثل صيانة المعدات وإدارة أسطول المركبات والتدريب الشرطي الأساسي والتخصصي. وصرحت الحكومة بأن ميزانية الدولة لعام ٢٠١١، المقرر عرضها على البرلمان في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ستتضمن اعتمادات كبيرة لمقابلة الاحتياجات اللوجستية المعلقة الخاصة بالشرطة الوطنية، بما في ذلك المزيد من المركبات ومعدات الاتصال ومولدات الكهرباء.

ومن الشواغل الناشئة عن عملية الاستئناف أن عدد الضباط غير الحاصلين على شهادات الاعتماد لا يزال مرتفعاً، إذ يبلغ ٢٠٢ ضابطاً، وقد نُقل كثيرٌ منهم إلى مقاطعة ديلي. وقد ناشدنا الحكومة أن تعالج هذه الحالات حتى تتمكن من إكمال عملية الاعتماد. وقد أبلغت الحكومة البعثة أنها أنشأت آلية في إطار وزارة الأمن، التي تولت مهام فريق التقييم، وأن هذه الآلية الجديدة ستفرغ من فرز كل حالات الاعتماد المعلقة في فئتين للمسارين الجنائي والتأديبي بنهاية العام. وحتى الآن، لم تتخذ هذه الآلية أي إجراء بشأن الضباط غير الحاصلين على شهادات اعتماد. وهذا العمل البطيء بشأن الضباط غير الحاصلين على شهادات في الشرطة الوطنية يؤثر سلباً على النزاهة العامة لإدارة الشرطة على المدى البعيد ويتطلب معالجة سريعة.

وفي الأثناء، جرى إعداد خطط عمل عامة لإعداد مقاطعة ديلي لعملية استئناف العمل الشرطي. ومن شأن التعاون الوثيق بين الشرطة الوطنية والزملاء من شرطة بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الخطط أن يساعد المقاطعة على الوفاء بالمعايير المتفق عليها لبدء عملية الاستئناف قبل التقييم المقبل للفريق التقني المشترك. ويمكن أن يبدأ هذا التقييم المقبل قبل نهاية العام، على حسب استعداد المقاطعة.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أوضحت الحكومة أن الانتخابات البلدية لن تجري إلا بعد الانتخابات الوطنية، المزمع حالياً إجراؤها في منتصف ٢٠١٢. وستكون تلك الانتخابات الوطنية أول اختبار مهم لقدرة الشرطة الوطنية على بسط الأمن خلال حدث واسع ومتعدد الأوجه. ومع وضع ذلك في الاعتبار، من الحكمة الإبقاء على وجود قوي، طوال الفترة المحورية التي تجري فيها الانتخابات الوطنية، لشرطة بعثة الأمم المتحدة، وقوامها ٨٠٠ عنصراً، ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة وقوامها ٤٩٠ عنصراً. وفي الوقت نفسه، ستركز شرطة بعثة

الأمم المتحدة على تطوير قدرات الوحدات المتخصصة للشرطة الوطنية التي سوف تتولى في النهاية بشكل كامل الدور الذي تضطلع به حالياً وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة. ويشمل ذلك وضع أوليات التدريب للضباط الجدد، المزمع توظيفهم لسد النقص في وحدات مثل دوريات الحدود والحماية المباشرة. كما سيكون التركيز على التدريب الأساسي والمتقدم لسرية العمليات الخاصة ووحدة الأسلحة والمتفجرات المنشأة حديثاً. فمن شأن تحسين قدرات هاتين الوحدتين أن يعزز قدرة الشرطة الوطنية على المحافظة على الأمن العام بعد انسحاب البعثة.

لقد أُحرز تقدمٌ مضطرد في تقوية قطاع العدالة. ومن الأدلة على ذلك أن انتقال الأطراف الفاعلة القانونية الدولية من المهام التنفيذية إلى الاضطلاع بأدوار استشارية قد تسارعت وتيرته، حيث ارتفع عدد الأطراف الفاعلة الوطنية في القطاع الآن إلى ٤٩ من بينهم ١٨ امرأة. ومن المتوقع تشغيل نظام إدارة القضايا بمكتب المدعي العام بنهاية هذا الشهر، وتواصل تراجع عدد القضايا المعلقة في مكتب المدعي العام.

وتوفر الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة في تيمور – ليشتي أداة لتوجيه وتنسيق عمل مؤسسات قطاع العدالة. وتكمن التحديات في كفالة أن يكون تنفيذ الخطة الاستراتيجية فعالاً ويسهم في تعزيز ثقة الجمهور في قطاع العدالة. وبالمثل، بينما يمثل اعتماد قانون العنف المترلي معلماً رئيسياً، تدعم منظومة الأمم المتحدة الجهود التي تكفل، بطريقة منسقة، أن عامة الناس، لا سيما سكان الريف، يتفهمون التشريعات وأن مؤسسات الدولة تعزز قدرتها على تنفيذ هذه التشريعات.

ويمكن للثقة العامة في مدى رغبة الدولة في دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان أن تتأثر سلباً إذا تصور عامة الناس أن الأفراد المتورطين في قضايا كبرى يجدون معاملة تفضيلية. وقد أعربت عن هذه المخاوف للرئيس بخصوص قرار تخفيف الأحكام الصادرة بحق الأشخاص الذين أدينوا بالتورط في هجمات ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ على الرئيس ورئيس الوزراء، وبحق الجنود الثلاثة التابعين لقوات جبهة التحرير الوطنية الوطني المدانين بالقتل ومحاولة القتل في حادثة إطلاق نار أدت إلى قتل ٨ من ضباط الشرطة الوطنية في عام ٢٠٠٦. وقد تصرف الرئيس بموجب صلاحياته الدستورية وأجرى مشاورات واسعة بشأن هذا القرار.

على أي حال، أنا آمل أن اتخاذ قرارات كهذه في المستقبل سوف توجِّهه الحاجة إلى تعزيز ثقة الناس في نظام يكفل المساءلة عن أي عمل إجرامي. ومما يقلقني أيضاً أنه بدا، منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أن الجنود الثلاثة التابعين لجبهة التحرير قد استأنفوا عملهم، بالرغم من أنني قد شعرت بالتشجيع لتأكيد الرئيس في اجتماع جرى في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر مع نائبي، السيد ريسكي – نيلسن، أنه طلب من قائد قوات الدفاع أن يتخذ إجراء بشأن هذه المسألة.

كان هناك عدد من التطورات الإيجابية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وأبرز التطورات كان انتخاب السيدة ماريا هيلينا بيريز – التي اضطلعت بدور مهم في تمكين المرأة في تيمور – ليشتي –، في ٢٨ حزيران/يونيه، ضمن ٢٣ خبيراً للعمل في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر شرعت جلسة عامة للبرلمان في النظر في مشاريع قوانين تتعلق بالتحضيرات لعمل لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة. وشرع البرلمان في عملية تشاور تضمنت طائفة من الأطراف

الفاعلة، من بينها مؤسسات أخرى بالدولة والمجتمع المدني والزعماء الدينيون ومنظمات تعني بحقوق الضحايا.

لكن للأسف، في ٢٩ أيلول/سبتمبر أرجأ البرلمان المناقشة، بيد أني آمل أن تتوصل كل الكتل البرلمانية إلى التوافق الضروري للتعجيل بالنظر في مشروعات القوانين. وهذه المشاريع تتسم بالأهمية بالنظر إلى مضمونها، وبالنظر إلى العملية التي وجهت إعدادها. وبذل البرلمان جهوداً ليكفل أخذ كل الآراء في الاعتبار، فقام بعقد جلسات عامة مع مجموعات ضمت مؤسسات أخرى بالدولة، ورجال دين، ومنظمات تعني بحقوق الضحايا، ومنظمات حقوق الإنسان، وممثلو طوائف المجتمع، وبمنظمات المجتمع المدني الأخرى.

بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، وفي خطاب أدلى به الرئيس خوسيه راموس – هورتا في مؤتمر القمة الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.4) أبرز بعض المكاسب التي حققتها تيمور – ليشتي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد برهن على هذه المكاسب الاستقرار في الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات النمو. ونأمل من الخطة الإنمائية الاستراتيجية أن تكون أداة لزيادة تعزيز التنمية البشرية وتحقيق النمو في أوساط الفقراء، وكذلك لتقليص جوانب عدم المساواة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وفي مناقشاتنا مع السلطات التيمورية، واصلنا التشديد على ضرورة التطرق إلى مسألة ارتفاع البطالة في صفوف الشباب وضرورة استيعابهم بصورة أولوية في القطاع العام. وقد ناقش الرئيس مسائل التنمية المستدامة في المجال الدولي، بما في ذلك اقتراحه في ١٦ شباط/فبراير، على حكومة جزر مالديف من أجل مبادرات تغير المناخ التي ستسهم في التنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر في آسيا.

بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر، عقدت اجتماعا مع الرئيس راموس – هورتا والحكومة واتفقنا فيه على إنشاء آلية مشتركة سوف ترشد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في التخطيط لانتقالها. وسيعقد أول اجتماع ربع سنوي لها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه الآلية تستهدف ضمان توافق عملية الانتقال مع استراتيجيات الحكومة، من قبيل الخطة الاستراتيجية الإنمائية والانتقال السلس لوظائف البعثة إلى مؤسسات الدولة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وغير ذلك من الشركاء الدوليين والمجتمع المدني. ولدي فهم مؤداه أن رئيس الوزراء كاي رالا إكسفانا غوسماو سوف يقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن في جلسته المقبلة عن تيمور – ليشتي التي ستعقد في شهر شباط/فبراير ٢٠١١. وتلك إشارة قوية على التزام حكومته بالعمل بصورة مشتركة على التخطيط للأنشطة المقبلة المتصلة بانتقال البعثة.

وأريد أن أشدد على أن الانتقال هو إعادة توزيع لأنشطة البعثة ضمن مجالات ولايتها لكفالة أنه عندما تنسحب البعثة – وسوف تنسحب – تكون قد فعلت كل شيء ممكن لضمان نجاح مؤسسات الدولة في المستقبل. وهذا سوف يشمل زيادة التشديد على بناء القدرات، ليس فقط في المجال الشرطي ولكن أيضا في جميع مجالات ولاية البعثة. وبناء القدرات من جانب شركائنا سوف يساعد في تيسير نقل وظائف البعثة إلى مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. أما بناء القدرات بالنسبة للموظفين الوطنيين العاملين في البعثة، فسوف يساعد في إعدادهم للمساهمة في مستقبل تيمور – ليشتي. وحاليا تعمل بالفعل البعثة على تنفيذ استراتيجيات بناء القدرات بالنسبة للموظفين الوطنيين مع إبقاء هذا الهدف في الحسبان.

وثمة مسألة يتعين التطرق إليها من جانب الآلية الرفيعة المستوى وهي النقل المحتمل لأصول بعثة الأمم المتحدة

المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى مؤسسات الدولة. وإذا تم ذلك، فسوف يتطلب تخطيطا منسقا لكفالة توفر الأنظمة والميزانيات المناسبة للاستمرار في صيانة الأصول. وسوف تدرس الآلية أيضا الطرق الكفيلة بتخفيف أي أثر اقتصادي سلبي محتمل نتيجة انسحاب البعثة.

إن تيمور – ليشتي تدخل حاليا مرحلة حرجة سوف تساعد في تقرير ما إذا كانت قد تغلبت، بطريقة مستدامة، على الضعف السياسي والمؤسسي الذي أسهم في أحداث عام ٢٠٠٦. وبالنظر إلى التقدم المحرز حتى الآن والثبات الذي أظهره القادة الوطنيون في تيمور – ليشتي، وبخاصة الرئيس ورئيس الوزراء، فإني أعتقد أن ذلك العمل الجاري القيام به حاليا سوف يسهم في استقرار تيمور – ليشتي. وفي ذلك الصدد، فإن الموقف المسؤول للمعارضة جديرة بالملاحظة أيضا. إن خطة انتقال البعثة في عام ٢٠١٢ ستمثل جزءا جوهريا في هذا الصدد.

أود أن أشكر نائبي الممثلة الخاصة للأمين العام، فين ريسكي – نيلسون وشيغيرو موشيدا وجميع الموظفين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وفريق الأمم المتحدة القُطري الذين قدموا هذه الإسهامات الهامة في التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي. وأود أيضا أن أشكر قوات الأمن الدولية على مواصلة دعمها للبعثة، بما في ذلك ما يتعلق بالإبقاء على استقرار الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي. وبطبيعة الحال، ما كان بالإمكان لأي من هذا التقدم أن يتحقق من دون التصميم المتواصل لشعب تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة حق على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور – ليشتي.

السيدة بورجيس (تيمور – ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على منحي الفرصة لمخاطبة المجلس اليوم. أود أن أشيد بالأمين العام على تقريره المعروض على المجلس (S/2010/522) وعلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمتها من فورها الممثلة الخاصة، السيدة أميره حق.

عندما خاطبت الممثلة الخاصة السيدة حق مجلس الأمن في شباط/فبراير (انظر S/PV.6276)، قالت إن تيمور – ليشتي وصلت مرحلة جديدة يعمل في ظلها القادة الحاليون على ترسيخ المكاسب التي تحققت في الماضي وكفالة الانتقال السلس إلى مرحلة الانتعاش والتنمية. واليوم، تكررت نفس الرسالة، ولا تزال تيمور – ليشتي تسير على الطريق المفضي إلى توطيد ذلك، كما يتضح من التقدم الذي أُبلغ عنه في المجالات الرئيسية من قبيل العملية الجارية بشأن انتقال المسؤوليات الشُرطية في ١٠ من ١٣ مقاطعة؛ وإعلان مجموعة التشريعات المتعلقة بالأمن الوطني؛ والانتهاء من الخطة الاستراتيجية الوطنية، بالتشاور مع المجتمع الواسع؛ والانسحاب التدريجي للقوة الدولية لتثبيت الاستقرار استجابة لبيئة أمنية محسنة وأكثر استقرارا؛ والتحسن العام في المنظور الاجتماعي – الاقتصادي والحوار الوطني الجاري والهام جدا، وهو حوار تطلعي نحو المستقبل، ويرتكز على ضرورة إيجاد حلول مستدامة للتحديات المتعددة التي نواجهها.

تلك أمثلة على بعض منجزات العام الماضي. وعلاوة على ذلك، لا نزال نواجه العديد من التحديات. وللبناء على الزخم الذي تحقق، تحتاج تيمور – ليشتي إلى الدعم والمشاركة المستمرين من المجتمع الدولي ونحن نبدأ المرحلة المقبلة الهامة جدا. إن أحداث عام ٢٠٠٦ صارخة وتمثل تذكيرا مؤسفا بهشاشة السلم عندما تكون مؤسسات الدولة حديثة العهد وقدراتها بحاجة إلى تطوير وزيادة تعزيز.

ومن هنا، فقد قال الرئيس راموس – هورتا في بيانه أمام الجمعية العام في شهر أيلول/سبتمبر الماضي:

”في ثماني سنوات فقط وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهنا، تغلبنا على الصعاب لندخل حقبة السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي.

”إن تيمور – ليشتي من بين أقل البلدان نموا، وتعاني من الفقر المدقع. ولا نزال بلدا ضعيفا، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن عمر بلدنا ثماني سنوات فقط، وبما أنه بلد وليد فإن جميع مؤسسات الدولة حديثة العهد وهشة (A/65/PV.17).

لذلك فإن السلم والاستقرار والنمو الاقتصادي وتخفيض حدة الفقر وإقامة العدل وتعزيز حقوق الإنسان كلها متطلبات رئيسية في هذه المرحلة الحالية من برنامج بناء دولة تيمور – ليشتي. ونحتاج إلى ترسيخ المكاسب وزيادة تحسين الفرص.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الحالة في تيمور – ليشتي لا تزال هادئة، وهذا يشمل المقاطعات العشر حيث استأنفت فيها الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي المسؤولية الشرطية الرئيسية. وهذا مرده إلى زيادة قدرات الشرطة الوطنية، واستمرار وجود شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وإلى المساعدة التي تقدمها قوات الأمن الدولية التابعة لأستراليا ونيوزيلندا. والحكومة ملتزمة بالإبقاء على الزخم في عملية الاستئناف هذه، بينما تتمسك بالجدول الزمني والمعايير المتفق عليها.

وفي ذلك الصدد، فإن وزير الدولة للشؤون الأمنية ملتزم بحل القضايا المتبقية المتعلقة بأفراد الشرطة غير المؤهلين، وفي موعد قريب. كما أن حكومة بلدي ملتزمة بتوفير التخطيط ودعم الميزانية اللازمين لكفالة تلبية الاحتياجات اللوجستية لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي واحتياجاتها المتعلقة بالقدرات في حدود إمكاناتنا.

ونتطلع الآن إلى ما بعد عملية الاستئناف، إلى مرحلة جديدة في تعزيز قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بتكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد قدرة وطنية مستدامة وتحقيق التنمية المؤسسية. ومما سييسر هذا الأمر كثيرا استمرار تواجد عناصر شرطة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في جميع المقاطعات والوحدات بأعداد كافية لمواصلة تدريب قوة الشرطة الوطنية وتوجيهها وتقديم المشورة لها. كما نؤيد بقوة إضافة ١٩ وظيفة مدنية إلى البعثة لإتاحة مزيد من الفرص لتطوير قدرات الشرطة الوطنية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان التعجيل بعملية التعيين في هذه الوظائف لكفالة الانتشار المبكر وتحديد أفضل مجموعات المهارات، في عملية الاختيار، بما يتماشى مع الحالة في الميدان.

ونتيجة لتزايد الاستقرار والشراكات القوية مع المجتمع الدولي، تمكنت الحكومة من الوفاء بالتزامها بكفالة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والحد من الفقر. وفضلا عن ذلك، تلتزم الحكومة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، يسعدنا أن نشير إلى أن عددا من المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية يظهر أن التزامنا بالتنمية يؤتي ثماره بالفعل من خلال تحديد أولويات للإنفاق في مشاريع الهياكل الأساسية العامة في مسعى لحفز الاقتصاد مع الحد من الفقر وتحسين حياة الناس. وعلى سبيل المثال، جرى الحد من الفقر في أنحاء تيمور – ليشتي بنسبة ٩ في المائة. كما خلصت دراسة جرت مؤخرا إلى حدوث تراجع في معدلات الخصوبة من ٧,٨ إلى ٥,٧، وفي معدلات وفيات الأطفال من ٦٠ إلى ٤٤ لكل ألف طفل، كما

انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من ٨٣ إلى ٦٤ لكل ألف طفل.

إن شعب تيمور - ليشتي هو واحد من أصغر شعوب العالم سنا، حيث تقل أعمار قرابة ٦٠ في المائة من السكان عن ٢٥ عاما. ولمعالجة هذه المسألة بصورة شاملة، تضع الحكومة سياسات وبرامج لإيجاد الوظائف. وكما نعي ذلك جميعا، فإن المستويات المرتفعة لبطالة الشباب في حالات ما بعد انتهاء الصراع شكلت وما زالت تشكل تحديات في سياق بناء السلام. ويدرك وفد بلدي ذلك ويقر بأن شبابنا من بين أكثر الفئات حرمانا وشعورا بالسخط في مجتمعنا. فهم لم يجنوا بعد ثمار الحرية التي حصلنا عليها بشق الأنفس، والتي كانوا يتلهفون إليها وقاتلوا في سبيلها. وثمة حاجة إلى إدماجهم عن طريق إشراكهم بقدر أكبر في جهودنا لبناء الدولة. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن تكون الحكومة سباقة في بحثها عن حلول ملائمة وخلاقة ومبتكرة لمعالجة هذه المسألة.

كما أن الحكومة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشمل التطورات الأخيرة التي أدت إلى تعزيز قطاع العدالة توفير الحكومة التدريب والتوجيه للعاملين في مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة وتنظيم حلقات عمل لهم. وأدت جميع هذه التدابير إلى زيادة المساءلة وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وبالمثل، نتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة في تنفيذ خطتنا الاستراتيجية لقطاع العدل المبنية على التوصيات الواردة في تقرير التقييم الشامل المستقل لاحتياجات قطاع العدل. ويشمل ذلك كفالة الحماية القانونية الكافية للنساء والأطفال. وفي إطار التزامنا بتنفيذ سياسات تستجيب للشواغل الجنسانية، تبذل حكومة بلدي، من خلال وزير الدولة لتعزيز المساواة، جهودا متضافرة لكفالة تعميم هذه السياسات في جميع الوزارات المعنية عبر إنشاء مراكز تنسيق للشؤون الجنسانية. واعتماد قانون مكافحة العنف العائلي هو شهادة أيضا على هذا الالتزام بالنهوض بحقوق المرأة.

كما أننا فخورون جدا بانتخاب السيدة ماريا هيلينا بايرس مؤخرا لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ونحن على ثقة بأن منافع متبادلة ستعود على تيمور - ليشتي وعلى عمل اللجنة خلال فترة عضويتها فيها.

وأود أن أشدد على أن التقدم المحرز والأهداف الإنمائية التي التزمنا بتحقيقها ما كانت لتتيسر بدون التضامن والدعم المستمرين من قبل المجتمع الدولي. ونحن ملتزمون بالعمل بتعاون وثيق مع جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي بشأن جهود معالجة التحديات التي تواجه تيمور - ليشتي في الأجل الطويل، بما في ذلك تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية. وتوفر الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية مخطط العمل للسنوات العشرين المقبلة للحكومة، وستمكن شركاءنا الإنمائيين من تكييف برامجهم حسب الأولويات الوطنية المحددة لكفالة تقديم الموارد بكفاءة وفعالية.

والحكومة ملتزمة بالعمل على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة عبر الآلية المشتركة التي أنشئت لتوجيه تخطيط المرحلة الانتقالية للبعثة. ونتطلع إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة ونشير إلى أهمية الملكية الوطنية في عملية الحوار هذه. والسبيل الوحيد لكي نتمكن من كفالة استدامة العملية ونتائجها هو من خلال آلية تشاورية ومنسقة تراعي الأولويات الوطنية المحددة.

وأرغب في أن أشدد على الأهمية التي نوليها للعلاقات مع أصدقائنا وشركائنا في المنطقة، حيث نتبع نهجا عمليا واستباقيا للعمل لمواجهة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وزيارة معالي السيد مارتي ناتاليغاوا، وزير خارجية

إندونيسيا، لديلي مؤخرا لحضور حفل تدشين نظام جديد لبطاقات عبور الحدود يهدف إلى تيسير التنقل بين المجتمعات المحلية على طول حدودنا المشتركة والزيارات العائلية والوصول إلى الأسواق التقليدية، هي شهادة على قوة علاقاتنا الثنائية والأهمية التي يوليها البلدان لها. وعلاقاتنا مع أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا والبرتغال بشأن قضايا الأمن والتنمية الاقتصادية، بما فيها قطاع النفط، لا تزال قوية.

قبل أن أختم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أننا نحن التيموريين ما زلنا متفائلين وإيجابيين بشأن مستقبلنا. ونعتز بالتقدم المحرز خلال العقد المنقضي على صعيد بناء المؤسسات وتوفير التعليم الأساسي على الأقل والخدمات الاجتماعية لعدد متزايد من مواطنينا وإيجاد فرص اقتصادية خارج المناطق الريفية. وفي غضون ذلك، فإننا ندرك فعليا التحديات الجسام العديدة التي تنتظرنا والعمل الذي ما زال يتعين القيام به. ولن نتمكن من القيام بذلك إلا في شراكة مع أصدقائنا في المنطقة وأعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة. ومن ثم، أود أن أعرب، نيابة عن حكومة تيمور - ليشتي وشعبها، عن امتناننا العميق للدعم المتواصل والثابت من قبل الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نناشد أعضاء المجلس والمجتمع الدولي مواصلة عملهم وتقديم المساعدة الضرورية في بناء تيمور - ليشتي مستقرة ومزدهرة - تكون شريكا يمكن التنبؤ بتصرفاته في العلاقات الدولية وشريكا راسخا بقوة في الشراكات في منطقتها ومنارة لحقوق الإنسان، تعيش في سلام مع نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثلة الخاصة حق على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمشجعة جدا التي قدمتها اليوم. كما أود أن أشكر ممثلة حكومة تيمور - ليشتي، السفيرة بورغيس، على بيانها.

شهدنا خلال العام المنقضي تطورات إيجابية في تيمور - ليشتي. فقد تم الانتهاء من استئناف تولي المسؤولية عن أعمال الشرطة بنجاح في ١٠ من بين ١٣ مقاطعة. وفي المقاطعات التي تولت فيها الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مهام الحفاظ على الأمن، لا تزال الحالة هادئة ومستقرة.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالعمل المتفاني الذي قام به الراحل السيد تاكاهيسا كاواكامي، النائب السابق للممثلة الخاصة للأمين العام المعني بدعم القطاع الأمني وسيادة القانون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ونحن عازمون على تقديم نفس مستوى الدعم لخلفه، السيد شيغيرو موشيدا، في تنفيذ مهامه في تيمور - ليشتي في هذه المرحلة الدقيقة.

وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأصعب ما زالت تنتظرنا في الانتهاء من عملية الاستئناف. ومن المؤسف بشدة أنه لا يزال هناك عدد كبير من ضباط الشرطة غير المعتمدين في مقاطعة ديلي، وهو ما يمثل إحدى أكبر العقبات أمام جهود الشرطة الوطنية لتولي المسؤولية الأساسية عن أعمال الشرطة في ديلي. وبينما تؤكد اليابان من جديد على أهمية النهج المتفق عليه والقائم على المعايير لعملية الاستئناف، فإنها تحث حكومة تيمور - ليشتي على معالجة هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت ذاته، تود اليابان التأكيد مجددا على أهمية حفارة المجتمعات المحلية، على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن ١٩١٢ (٢٠١٠). وبناء على تجربتنا، نعتقد أن السبيل الأمثل لاستدامة الأمن المحلي هو من خلال التعاون بين

السكان المحليين والشرطة وبناء الثقة بينهم. إن القدرة اللوجستية والإدارية الكافية لا غنى عنها لكي تتمكن الشرطة من العمل بكفاءة وفعالية. وينبغي توجيه الاهتمام إلى الفجوات القائمة حاليا في أنشطة البعثة. وفي هذا السياق، تعتزم اليابان تناول هذه المسألة، بوصفها رئيسة الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام، في اجتماعه الذي سيعقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بمشاركة مختلف البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة وغيرها من أصحاب المصلحة، كالمساهمين الماليين الرئيسيين وأعضاء الفريق الأساسي المعني بتيمور – ليشتي.

ومما يبعث على الرضا التام أن نرى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تحظى بسمعة إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأكثر نجاحا. ويسعد اليابان أنها أوفدت مسؤولين اثنين إلى تيمور – ليشتي ليعملا كضابطي اتصال عسكريين دعما للبعثة. وتشيد اليابان بالخدمات المتنوعة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفرقة العمل الدولية لتحقيق الاستقرار، والتي تشمل الخدمات الأمنية والنقل بالمروحيات في حالات الطوارئ. وفي الوقت ذاته، فإن تلك الخدمات لن تستمر إلى ما لا نهاية. وقد حان الوقت لمناقشة من سيقدم تلك الخدمات بعد انسحاب البعثة المقرر في عام ٢٠١٢.

وفي هذا الصدد، من المشجع أن السيدة حق قد اتفقت مع رئيس تيمور – ليشتي على تشكيل منتدى رفيع المستوى بمشاركة الأمم المتحدة وحكومة تيمور – ليشتي لإجراء مناقشة على نحو منتظم بشأن خطط انسحاب البعثة. وستدعم اليابان هذا المنتدى وهي على استعداد للإسهام في العملية في أي وقت.

وفي ذلك الصدد، تعتبر اليابان أن التمديد المقبل لولاية البعثة في شباط/فبراير القادم سيكون بالغ الأهمية. وفي هذا السياق، نعتقد أن بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي المقررة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ستوفر أساسا جيدا، ليس لأعضاء المجلس فحسب، بل أيضا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وكذلك لحكومة تيمور – ليشتي، للنظر في استراتيجية خروج البعثة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على التزام اليابان المستمر بدعم جهود فترة ما بعد انتهاء الصراع في تيمور – ليشتي. وقد استمرت اليابان في الوقوف إلى جانب شعب تيمور – ليشتي منذ بداية جهود بناء الدولة، وأعد بأننا سنستمر في القيام بذلك.

السيدة أندرسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكِ، السفيرة حق، على إحاطتك الإعلامية بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وأشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2010/522). وأود أيضا أن أشكركم على قيادتكم المتفانية والتزامكم بتوطيد السلام في تيمور – ليشتي.

إن حكومة بلدي ترحب بتقرير الأمين العام عن العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وقد أدت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دورا أساسيا في تحقيق استقلال تيمور – ليشتي. وسيكون الدعم الدولي المستدام حيويا في كفالة نجاح هذا البلد الفتي. ويتيح التقرير المرحلي فرصة هامة للتفكير في احتياجات تيمور – ليشتي والبدء بالتخطيط الطويل الأمد لمستقبل مشاركة الأمم المتحدة هناك.

وأود اليوم أن أركز على خمس نقاط رئيسية. أولا، تشعر الولايات المتحدة بالتفاؤل لأن الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي ظلت مستقرة. ومن المشجع أكثر أن هذا الاستقرار ظل مستتبا على الرغم من التقليص الطفيف لحجم قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. إننا ما فتئنا ندعم أدوار

الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين في مساعدة حكومة تيمور – ليشتي بينما تواصل تعزيز السلام والأمن في كل أرجاء البلد. وإذ تستمر تيمور – ليشتي في المضي على الطريق من الصراع إلى الاستقرار، فإن من دواعي ارتياحنا أن نرى بأنها تستطيع أن تنظر إلى التحديات في الأجل البعيد وأن تضع الخطط لبناء مستقبل يسوده السلم والازدهار.

ثانيا، إن نقل مسؤوليات الشرطة الرئيسية من بعثة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية عنصر أساسي لمواصلة تعزيز استقرار البلد. وبناء القدرات المحلية هو مفتاح النجاح لبعثة حفظ السلام، ونحن نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وبقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، والمانحين الثنائيين على عملهم الشاق في هذا المجال.

ولكي تنجح بعثات حفظ السلام لا بد من تكافؤ ولاياتها مع القدرات المتوفرة لها، ونحن ندعم بقوة جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لكفالة توفر مهارات التخصص المناسبة لعنصر الشرطة للتأكيد على بناء المهارات والتنمية المؤسسية. ولكن الاستخدام المفرط للقوة وأوجه النقص في مجال المساءلة ما زالا يشكلان مصدر قلق بالنسبة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. إننا نحث قوة الشرطة الوطنية على إنشاء آليات للتصدي لتلك التحديات بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

إننا ننوه بالتحسن المهني لقوات الشرطة والقوات العسكرية التيمورية، ونلاحظ تقدم تيمور – ليشتي في بلورة سياسة الأمن الوطني. ويسعد الولايات المتحدة أن تيسر تلك العملية من خلال حلقات عمل الأمن الوطني بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة التي يستضيفها مركز آسيا والمحيط الهادئ للدراسات الأمنية في هونولولو.

كما يسعد الولايات المتحدة أن تشير إلى أنه من أجل استئناف مهام الشرطة الوطنية الكاملة، سوف نزيد المساعدة الثنائية لمواصلة تعزيز قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على مدى الأعوام القادمة، بما في ذلك في مجالات الشرطة الأهلية، والتحقيقات الجنائية ومهام الشرطة المتعلقة بالحدود والبحرية. إن تطوير عنصر ومؤسسات الأمن المحترفة، وقوة الشرطة والقوة العسكرية سيكون عنصرا أساسيا في نجاح تيمور – ليشتي على الأمد الطويل. ومن الأمور الأساسية أن تبلور حكومة تيمور – ليشتي خطوطا واضحة للسلطة ومجالات المسؤولية لقوة الشرطة والقوة العسكرية.

ثالثا، إننا سعداء بالتقدم المحرز نحو تنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، ولجنة الحقيقة والصداقة. كما يسعدنا الشروع في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة لتيمور – ليشتي. وأوجه التقدم هذه أساسية لكفالة إحساس التيموريين بالثقة في قطاع العدالة، وفي مواصلة عملية الحوار هذه، وتعزيز عملية المصالحة.

بيد أن تخفيف الأحكام الصادرة بحق المدانين في هجمات شباط/فبراير ٢٠٠٨ ضد الرئيس ورئيس الوزراء يسهم في إثارة قلقنا المستمر حيال خطر بناء ثقافة الإفلات من العقاب. إننا نحث حكومة تيمور – ليشتي على التصدي للإفلات من العقاب وعلى مساءلة الأفراد عن أفعالهم.

وقد لاحظنا أيضا إنشاء لجنة لمكافحة الفساد، فبيئة الشفافية والمساءلة عامل أساسي في التنمية المستدامة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع حكومة تيمور – ليشتي من خلال برنامج العتبة الجديد لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية لدينا.

رابعا، أود أن أهنئ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على عدم الإبلاغ بحالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أسعدنا أيضا أن نلاحظ عمل البعثة مع الشرطة الوطنية

لتنظيم وتنفيذ دورة تدريبية في مجال التحقيق في العنف القائم على نوع الجنس. إننا نشيد بالبعثة على إعطاء أولوية قصوى لسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، بالإضافة إلى التركيز على تدريب أفراد البعثة.

وأخيرا، لقد سررنا بملاحظة أن التخطيط قد بدأ للفترة الانتقالية لمغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وقد شهدنا تقدما كبيرا على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن البعثة لا تزال تؤدي دورا حيويا. ويجب أن تواصل البعثة التشديد على بناء القدرات المحلية، ويجب على الحكومة أن تواصل تعزيز المؤسسات من أجل السلام والاستقرار، لكي تتوطد بثبات في كل أنحاء البلد. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وحكومة تيمور – ليشتي على مواصلة جهودهما من أجل بلورة خطة انتقالية تدريجية ومنهجية ومدروسة.

وفي الختام، أود أن أشكر حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وأن أشكر كذلك شركاءهم التيموريين في الميدان وأفراد الدعم الدوليين، على مواصلة التفاني من أجل السلام والاستقرار، ونأمل بل ونثق أنهم سيستمرون في القيام بذلك بتواجد والتزام الشركاء الدوليين الأقوياء.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره (S/2010/522)، وأن أشكر كذلك الممثلة الخاصة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية اليوم، وأن أشكر زملاءها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على خدماتهم المتفانية. وتؤيد المملكة المتحدة البيان الذي ستدلي به بعثة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا الصباح.

ومما يشجع المملكة المتحدة، شأنها شأن الآخرين، استمرار الاستقرار في تيمور – ليشتي. إن الحالة الأمنية هادئة وأظهرت تحسنا واضحا وثابتا منذ عام ٢٠٠٦. ومرة أخرى، من دواعي السعادة الغامرة ملاحظة أنه لم يكن هناك أي زيادة في الجريمة أو الاضطرابات في أعقاب نقل مسؤوليات أعمال الشرطة تدريجيا إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ومما يشجعنا مواصلة إحراز التقدم نحو التسليم الكامل لمسؤوليات أعمال الشرطة. ونلاحظ أنه لا تزال هناك تحديات يجب التغلب عليها في بعض أنحاء البلد، وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام، كانت هناك صعوبات في منح شهادات الاعتماد لبعض ضباط الشرطة العاملين. ولذلك فإننا ندعو حكومة تيمور – ليشتي إلى إعطاء الأولوية لتسوية تلك المسائل المعلقة. وكان من الجيد سماع ما قاله الممثل الدائم لتيمور – ليشتي في ذلك الخصوص. وبموازاة ذلك، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مواصلة العمل على تعزيز قدرة الشرطة الوطنية والتركيز على توفير مستوى عال من التوجيه والتدريب والدعم.

وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع المملكة المتحدة إلى وضع جدول زمني واضح وعلى مراحل لانسحاب تدريجي لضباط شرطة الأمم المتحدة. وكان ينبغي لأفراد وضباط شرطة الأمم المتحدة الانسحاب بالفعل من المناطق التي سلمت بنجاح للشرطة الوطنية. ومن شأن أي انسحاب مفاجئ في عام ٢٠١٢ أن يكون أكثر زعزعة للاستقرار من بدء التخفيض التدريجي الآن، الذي يبين في حد ذاته إيمان المجلس بقدرة الشرطة الوطنية على إعادة تشكيل نفسها. ويمكن لحكومة تيمور – ليشتي أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد بالتأكد من توفر ما يكفي من المعدات والدعم اللوجستي للشرطة.

ونحن نواصل تسليط الضوء على أهمية التصدي للإفلات من العقاب ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ونرحب

أيما ترحيب بالتقارير عن التقدم المحرز في متابعة لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ونأمل أن يعطي البرلمان الأولوية للنظر في مشاريع القوانين. ونرحب بالرسائل الأخيرة التي بعث بها البرلمان والمدعي العام وتتصدى علنا للإفلات من العقاب، ولكن ألاحظ مع القلق، شأني شأن زملائي من الولايات المتحدة، أن تخفيف الأحكام الذي جرى مؤخرا قد يبعث برسالة سلبية بشأن قوة العدالة والمساءلة التيمورية.

يجب على منظومة الأمم المتحدة الواسعة أن تعمل الآن من أجل معالجة الاحتياجات الطويلة الأجل للدولة بالتعاون الوثيق مع حكومة تيمور – ليشتي. وفي هذا الصدد، يشجعنا أن الأمم المتحدة تفكر بهمة بشأن كيفية الاستمرار في أفضل السبل لدعم تيمور – ليشتي، بمجرد أن تغادر البعثة. وينبغي وضع التوصيات المفصلة وتبادلها مع أعضاء مجلس الأمن في الوقت المناسب.

وبطبيعة الحال، تمثل انتخابات عام ٢٠١٢ أهم معلم في الأفق. وستستمر المملكة المتحدة في دعم البعثة وشعب تيمور – ليشتي طوال هذه الفترة الانتقالية. ونأمل أنه حالما تجرى انتخابات موثوقة وسلمية، ستنعم تيمور – ليشتي بمستقبل مأمون وآمن.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية، وأثني عليها على العمل الذي أنجز في تيمور – ليشتي. وأرحب بالسفيرة صوفيا بورخيس، الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي، وأشكرها على ملاحظاتها.

وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على تحقيق الاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي. ونحن نحافظ على أواصر الصداقة والتعاون مع هذا البلد الزميل الناطق بالبرتغالية. إن التعاون الثنائي يغطي حاليا مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والزراعة وإصلاح قطاع العدالة وتدريب الجيش والشرطة والانتخابات.

ونحن نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته تيمور – ليشتي في السنوات الماضية. والحالة السياسية والأمنية العامة مستقرة ويجري إرساء أساس متين للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية. وصحيح أيضا أنه ”لا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل التغلب على أوجه الضعف السياسي والمؤسسي والاجتماعي والاقتصادي التي ساهمت في اندلاع أحداث عام ٢٠٠٦“، كما قال الأمين العام في آخر تقرير له (S/2010/522). ومراعاة لذلك، ستستمر البرازيل بمساعدة الحكومة والشعب التيموريين بأفضل ما نستطيع. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم.

وتستحق أربع مسائل اهتمامنا الخاص اليوم وهي: الأمن والانتخابات والتنمية ومستقبل البعثة. أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا يسعني إلا أن أثني على التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي والدعم الضروري جدا الذي تقدمه البعثة والشركاء الثنائيون. وليس بالأمر الهين أن الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، منذ أن اجتمعنا آخر مرة هنا في شباط/فبراير، استأنفت مسؤوليات أعمال الشرطة الأساسية في جميع المناطق تقريبا وفي ست وحدات متخصصة. والأهم من ذلك، ما برحت الشرطة التيمورية تؤدي مهامها بشكل مناسب وفعال. وليس من قبيل المصادفة أنه لم تكن هناك زيادة لا في معدل الجريمة ولا في عدد الحوادث الأمنية الكبيرة في المناطق حيث استأنفت الشرطة الوطنية أنشطة أعمال الشرطة الأساسية.

ومع ذلك، ينبغي ألا نقلل من الدور الهام الذي ما زال يجب على البعثة القيام به في توفير الأمن في تيمور –

ليشتي. والمقاطعات الثلاث الهامة حيث احتفظت شرطة الأمم المتحدة بمسؤوليات أعمال الشرطة حساسة إلى حد ما: وتقع اثنتان منها على الحدود والثالثة، ديلي، ليست الأكثر اكتظاظا بالسكان فحسب، ولكنها القلب السياسي للبلد أيضا. وتتكون استراتيجية الانتقال الناجح في هذه المناطق من شقين هما: تعزيز الأمن وإيجاد فرص العمل، وخصوصا للشباب. ويجب أن يتم تسليم المسؤوليات للشرطة الوطنية بحذر ودقة بالغين. ونحن واثقون تماما بقيادة البعثة وقرارها بشأن كيفية وتوقيت إجراء مزيد من نقل المسؤولية إلى الشرطة التيمورية.

إن الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٢ستكون بالتأكيد أهم اختبار سياسي تواجهه تيمور – ليشتي في المستقبل القريب. ونحن جميعا نتوقع أن يجري التصويت بطريقة من شأنها ترسيخ القيم الديمقراطية وتعزيز مؤسسات تيمور – ليشتي والاستقرار فيها. ويجب أن تكون البعثة مستعدة لتقديم الدعم والمساعدة اللذين قد تحتاجهما الحكومة التيمورية. وتشيد البرازيل بجميع الأحزاب السياسية في البلد على استمرار مشاركتها في المناقشة الديمقراطية، ولا سيما في البرلمان، وتشجعها على الاستمرار في ذلك الطريق، ولا سيما خلال الفترة الانتخابية.

والمسألة الثالثة التي أود أن أعلق عليها بإيجاز هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويلاحظ وفدي بارتياح التطورات التي حدثت في تيمور – ليشتي في هذا الصدد. ونثني على الحكومة التيمورية لأنها اختارت البنية الأساسية والطاقة والتنمية الريفية والموارد البشرية بوصفها الأولويات الوطنية لعام ٢٠١١، ونحث المانحين والشركاء على مواءمة المساعدات التي يقدموها مع تلك الأولويات. ونثني أيضا على تيمور – ليشتي لتمكنها من التوفيق بين النمو الاقتصادي القوي ومعدلات التضخم المنخفضة. ونرحب بالانخفاض الحاد في مستويات الفقر، والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، بما في ذلك خفض معدلات وفيات الرضع. كما يجدر بالذكر الجهود التي تبذلها السلطات التيمورية لضمان الأمن الغذائي ومنع تفشي الأمراض ومكافحتها. ومع ذلك، سيكون مطلوبا تقديم المزيد من المساعدات الدولية لمساعدة تيمور – ليشتي، والتوسع في إنتاج الأغذية وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

أما نقطتي الرابعة والأخيرة فتتعلق بمستقبل البعثة، التي زادت البرازيل إسهامها فيها بشكل ملحوظ بإرسال العديد من كبار ضباط الشرطة. وفي غضون أشهر قليلة، سنناقش ولاية البعثة التي من المقرر أن تنتهي في شباط/فبراير ٢٠١١. وسيحين عندئذ تقييم التقدم المحرز، ولا سيما في الحالة الأمنية. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم النظر في تشكيل وجود حفظ السلام ليتناسب مع التحديات المتبقية، وبخاصة الانتخابات الوطنية القادمة. وتتفق البرازيل مع النهج الحذر الذي يتبعه الأمين العام. وينبغي أن نواصل استخلاص العبر من حوادث عام ٢٠٠٦، وفي الوقت نفسه الاعتراف بالتقدم المحرز على أرض الواقع وتعزيزه. وينبغي أن يترافق ذلك مع استمرار التركيز على تدريب الشرطة الوطنية، لكي تتمكن من زيادة تعزيز قدرتها.

وفي الختام، يعتقد وفدي أن التقدم السياسي والاجتماعي – الاقتصادي الذي أحرزه التيموريون والاستئناف السلس لمسؤوليات أعمال الشرطة من جانب الشرطة الوطنية يبينان حتى الآن أننا نقترب من تحول البعثة إلى قصة نجاح كامل. وعلينا أن نستمر الآن في المسار بحذر وتصميم. وينبغي أن يكون هدفنا الجماعي إكمال العمل الجيد بطريقة مستدامة. كما يجب علينا تجديد دعمنا للتيموريين، بالتصرف كمنظمة وكفرادى الدول. وستواصل البرازيل القيام بدورها.

السيد ماير هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية الهامة والزاخرة بالمعلومات وعلى عملها الممتاز على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وأود أيضاً أن أرحب بسعادة السفيرة بورغيس، الممثل الدائم لتيمور – ليشتي، الحاضرة معنا على هذه الطاولة، وأشكرها على إسهامها المهم في المناقشة اليوم. والنمسا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

إننا نرحب بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية المأذون بها للبعثة منذ آخر مناقشة للمجلس الأمن بشأن الحالة في تيمور – ليشتي قبل ثمانية أشهر مضت (انظر S/PV.6276). وإغلاق آخر مأوى انتقالي للنازحين هو تطور مشجع ومؤشر على تزايد الاستقرار في البلد.

إن مشروع الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية يمكن أن يكون له دور هام في جعل العائدات وإعادة الإدماج مستدامين من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونرحب بالنهج الشامل المتبع في إعداد تفاصيل الخطة وبالجهود المبذولة للتأكد من أنها ستحقق نتائج إيجابية للسكان الريفيين. وتوقعنا أن مشروع الخطة الإنمائية الاستراتيجية سيسمح كذلك بمزيد من الدعم الدولي الفعال مع تزايد الملكية الوطنية في هذا المجال. ونأمل أن يسهم تنفيذها في الحد من البطالة، لا سيما بين الشباب.

كما أن الإنجازات الأخيرة في مجال الحوكمة، مثل إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، تستحق التنويه أيضاً. ونأمل أنه بمجرد أن تبدأ اللجنة عملها بالكامل ستسهم في بسط سيادة القانون وتعزيز ثقة الشعب التيموري في هياكل الدولة ومؤسساتها.

نرحب كذلك بكون أن الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة في تيمور – ليشتي أطلقت مؤخراً تأخذ في الاعتبار معظم توصيات بشأن التقييم المستقل والشامل للاحتياجات. ونتطلع إلى التنفيذ الفعال لتلك الخطة. وأملنا وتوقعنا أنها ستزيد من تعزيز قطاع العدالة الرسمي وتسهم كذلك في تحسين الحماية لحقوق النساء والأطفال. وتعيين النساء في الهيئة القضائية وتوفير التدريب لأفراد الشرطة والقضاء سيكون إجراء هاماً للتغلب على التحديات من هذا القبيل.

إن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الطفل واعتماد تشريعات جديدة تتعلق بحماية الشهود والعنف الأسري تطورات هامة أخرى في هذا السياق. والإنفاذ الكامل للقوانين الجديدة سيكون بالغ الأهمية، لا سيما بالنظر إلى العدد الكبير من الحوادث المبلغ عنها وتتعلق بالعنف المرتبط بنوع الجنس وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أعضاء الأجهزة الأمنية، والصعوبات التي يواجهها الضحايا في الحصول على العدالة. ونرحب بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ القانون الجديد ضد العنف الأسري، إلى جانب حقوق الإنسان بشكل عام، كما يرد في آخر التقارير الدورية للبعثة عن التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في تيمور – ليشتي.

ومما يشجعنا أن خطوات محددة قد اتخذت صوب المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦، كما أوصت بذلك لجنة التحقيق الخاصة المستقلة (انظر S/2006/628، الفقرة ٢٤). وفي نفس الوقت، أشار الأمين العام إلى العدد المحدود من القضايا التي أحيلت إلى المحاكم وعدد أحكام البراءة الصادرة لعدم كفاية الأدلة. لذلك، نوافقه الرأي بأن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لمواجهة التحديات المتبقية.

إن المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال عام ١٩٩٩ وقبله ما زالت مجالاً يستحق الاهتمام. لذلك، نشجع فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع للبعثة على مواصلة عمله الهام. ونرحب أيما ترحيب بالجهود المبذولة لإنشاء مؤسسة لمتابعة توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، وكذلك توصيات لجنة الحقيقة والصداقة. وإنه أمر جيد أن نرى البرلمان وقد أجرى مشاورات موسعة في هذا السياق. وعلى هذا الأساس، نأمل أن المناقشات بشأن مشاريع القرارات ذات الصلة سوف تستأنف وتستكمل قريباً.

في قطاع الأمن، أحرز مزيد من التقدم في تسليم مسؤوليات شرطية أساسية إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، إلى جانب عملية التسجيل والفحص وإصدار الشهادات. ومن المشجع أيضاً أن عملية الاستئناف قد سارت على ما يرام وفقاً للمعايير المتفق عليها بصورة متبادلة. ونوافق تماماً على رأي الأمين العام بضرورة معالجة مسألة إعادة تشكيل شرطة البعثة بحذر، وأن استمرار بناء القدرات عن طريق البعثة وزيادة التركيز على التدريب والتطوير المؤسسي، أمور بالغة الأهمية. ونعتقد أيضاً أن آليات المساءلة التابعة للشرطة الوطنية، مثل إنفاذ إجراءات انضباط داخلية فعالة، تحتاج إلى مزيد من التعزيز والرصد.

ويثلج صدرنا بصورة خاصة أن تقدماً قد أحرز أيضاً في إنشاء إطار شامل للتنسيق الأمني. ونأمل أن يفضي ذلك إلى إصلاح شامل لقطاع الأمن، مما سيؤدي إلى زيادة توضيح أدوار ومهام الشرطة وقوات الدفاع، ولا سيما من أجل تحديد دور جديد ومفيد للأخيرة في وقت السلم، بما في ذلك من خلال زيادة المشاركة في الجهود الدولية لحفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أثني على الحكومة وعلى الشرطة في تيمور - ليشتي للتقدم الملحوظ الذي أحرزه بلدهما. كما أن بعثة الأمم المتحدة تؤدي عملاً هاماً دعماً لمستقبل تيمور - ليشتي في ظل القيادة المقتدرة للممثل الخاص للأمين العام، وستواصل أداء هذا العمل مع اقتراب تيمور - ليشتي من موعد الانتخابات العامة القادمة في عام ٢٠١٢.

وبالنظر إلى المستقبل، لا بد أن نبني على ما تحقق حتى الآن وأن نخطط بتأن للانتقال إلى مشاركة أطول أجلاً للأمم المتحدة من شأنها أن تساعد على توطيد ما تحقق حتى اليوم والبناء عليه. وينبغي أن يكون بناء القدرات محور الجهود الدولية لمواصلة زيادة الملكية الوطنية وكفالة الاستقرار والازدهار طويلي الأجل للدولة التيمورية.

لذلك، فإننا نرحب بإنشاء آلية مشتركة الملكية للتخطيط للانتقال وتنفيذه، التي أعلن عن إنشائها مؤخراً، ونتطلع إلى موافاتنا بعملها بصورة منتظمة. وبعثة مجلس الأمن المزمعة إلى تيمور - ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ستتيح للمجلس فرصة سانحة لتعزيز فهمه لاحتياجات تيمور - ليشتي وتطلعاتها في هذا الخصوص. وبلدي يتطلع إلى المشاركة في تلك البعثة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية اليوم وعلى التزامها بإنجاز ولايتها. أود أيضاً أن أشكر السفيرة بورغس، الممثل الدائم لتيمور - ليشتي، على إسهامها.

أعتقد أننا جميعاً متفقون وسعداء لرؤية تيمور - ليشتي وهي تنعم بمناخ الأمن والاستقرار، بما في ذلك أثناء نقل المسؤوليات الذي يجري حالياً، وبموجبه تتولى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تدريجياً الواجبات التي كان يتولاها

حتى اليوم عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وبإعادة تشكيل ولاية البعثة والتخفيضِ التدريجي لعنصر الشرطة فيها، والذي ينتظر أن يتم في عام ٢٠١٢، من الأهمية أن نشير إلى أن هذا الإطار الزمني يجب أن يظل مرناً، رهناً بقدرات الشرطة الوطنية والحالة الأمنية على أرض الواقع. والالتزام الذي أبدته الأطراف السياسية الرئيسية في البلد وجهود حكومتي إندونيسيا وتيمور – ليشتي لتعزيز علاقة تعاون بينهما قد أسهمت بشكل كبير في استقرار البلد.

وللعامين القادمين أهمية حاسمة بالنسبة لتيمور – ليشتي. وبدون إغفال الجانب الأمني، فإن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة يجب أن ينطوي على دعم أكبر لتطوير القدرات الوطنية وسياسات تقليص الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية الريفية. إن الخطة الاستراتيجية لاستعمال الموارد الطبيعية ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي ستؤدي أيضا دورا أساسيا في الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي للبلد.

إن جميع هذه الجهود، بمساعدة المجتمع الدولي، يجب أن تركز على إيجاد الوظائف، للشباب على وجه الخصوص، الذين سيوجهون في نهاية المطاف تنمية البلد. وبالمثل، من المهم توطيد القدرات المؤسسية للهيئات الانتخابية للبلد بغية كفالة إجراء الانتخابات الوطنية في ٢٠١٢ بالشفافية والمصداقية الضروريتين.

والعنصر الآخر الضروري لتوطيد الاستقرار في البلد هو تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم. ونحن نذكر مرة أخرى أن هذا أمر ضروري لحل الجرائم المرتكبة خلال أزمتي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦، وفقا للقرارات ١٧٠٤ (٢٠٠٦) و ١٧٤٥ (٢٠٠٧) و ١٨٠٢ (٢٠٠٨). ولنتذكر أن موقف الأمم المتحدة هو أن العفو والإفلات من العقاب ليسا خيارا لجرائم الحرب، أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. إننا نشيد بالتدابير التي اتخذتها حكومة تيمور – ليشتي لتعزيز النظام القضائي، وضمان المساءلة الكاملة، ووضع نهاية للإفلات من العقاب وتعويض ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في البلد. وفي ذلك السياق، نرحب بمشروع القانون الذي يناقَش حاليا في البرلمان بشأن إنشاء مؤسسة تتسلم مهام لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة وتنفذ توصياتهما.

وأخيرا، نود أن ننوه بعمل البلدان المساهمة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وأن نؤكد على الحاجة إلى مواصلة خطة الانتقال في ٢٠١٢، على أساس الأولويات الوطنية للبلد مع مراعاة المشاركة التدريجية للجنة بناء السلام دعما للمعونة الدولية للبلد وبرامجه الوطنية.

السيدة زيادة (لبنان): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية وعلى الجهود التي تبذلها على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (أونميت) من أجل تعزيز الأمن والاستقرار ومساعدة حكومة وشعب تيمور – ليشتي على بناء مؤسساته الوطنية. كما أود أن أشكر الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي على البيان الذي أدلت به.

إن ما تضمنه تقرير الأمين العام من تطورات إيجابية في تيمور – ليشتي في الفترة الأخيرة ما هو إلا نتيجة الرغبة الصادقة لجميع الأطراف السياسية في الحكومة والمعارضة بنقل بلدهم إلى ضفة الاستقرار والازدهار بعد سنوات طويلة من المعاناة. ومما لا شك فيه أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي التي أنشئت بعد أحداث عام ٢٠٠٦ شكلت قصة نجاح للأسرة الدولية حيث ساهمت إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تعزيز الممارسة الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة.

غير أن التحديات تبقى كبيرة ومتعددة وتتطلب العمل على مسارين المسار الأول يتمثل بالحفاظ على الإنجازات الهامة التي تحققت حتى الآن على صعيد الاستقرار السياسي والأمني واستكمال عملية بناء المؤسسات الأمنية والقضائية وتعزيز سيادة القانون وترسيخ ثقافة الحكم الديمقراطي. أما المسار الثاني فيتمثل بالعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية من أجل الانتقال بتيمور – ليشتي من قائمة الدول الأكثر فقرا في العالم إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط.

يؤكد لبنان على دعمه الكامل للأونميت بغية استكمال المهام الرئيسية الأربع المنوطة بها، وهي مراجعة وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الحوار والحكم الديمقراطي. ومن هذا المنطلق يود وفد بلادي إبداء الملاحظات التالية.

أولا، إن بناء المؤسسات الأمنية شرط أساسي من أجل تعزيز السلام المستدام. ومن هنا نشيد بالدور الذي قامت به شرطة البعثة في بناء المهارات وتقديم الدعم إلى أفراد الشرطة الوطنية لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية في المقاطعات التيمورية كافة. وفي هذا المجال نرحب بما ورد في تقرير الأمين العام بأن الحالة الأمنية مستقرة و لم تسجل أي حوادث إخلال هامة بالنظام العام أو زيادات كبيرة في الجرائم أو أعمال العنف المبلغ عنها. كما نعرب عن سرورنا بقيام الرئيس لويس هورتا بإصدار تشريعات تتعلق بالقطاع الأمني بالإضافة إلى وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل.

ثانيا، إن تعزيز سيادة القانون وتحقيق المساءلة وعدم الإفلات من العقاب من المسائل المركزية في عملية تحصين الأمن المستدام ومسألة مبدئية لوفد بلادي. ولا بد أن نقدم الدعم لمبادرة الرئيس هورتا بشأن الطريق إلى السلام والوحدة الوطنية من أجل ترسيخ ثقافة الحوار والديمقراطية بين أطياف المجتمع كافة ونرحب في هذا المجال بإغلاق آخر مأوى للمشردين الداخليين نتيجة للأحداث الماضية.

ثالثا، أما فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإننا نرحب بالمؤشرات الاقتصادية الإيجابية الواردة في التقرير التي تشير إلى تحقيق نمو اقتصادي فاق نسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠. غير أننا نرى أن الارتفاع الحاد في معدل البطالة في صفوف الشباب هو بمثابة قنبلة اجتماعية موقوتة قد تؤدي إلى تداعيات أمنية خطيرة إذا لم تتم معالجتها، لا سيما أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما – كما أوردت ممثلة تيمور – ليشتي في خطابها. ونرحب في هذا الإطار بالمساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى وزارة العمل والتدريب المهني.

رابعا، تعتبر الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠١٢ محطة أساسية في المسار الديمقراطي الذي تنتهجه حكومة تيمور – ليشتي. وإذ نحث جميع الأفرقاء السياسيين على الانخراط البناء في الإعداد لهذه الانتخابات ندعو المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الضرورية لحكومة تيمور – ليشتي في هذا المجال. كما نرحب بما أشارت إليه السيدة الحق بشأن المبادرة لإعداد آلية رفيعة المستوى مشتركة بين الأونميت والسلطات في تيمور – ليشتي تمهيدا للمرحلة الانتقالية، ونشجع الأطراف المعنية على الاستفادة إلى أقصى حد من خبرات الأونميت والبناء عليها لضمان استمرار التعاون المستدام بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور – ليشتي.

وختاما، نؤكد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعمه لتيمور – ليشتي. ونرحب بتحسّن علاقات البلد

مع الدول المجاورة. ونرى أن الوقت قد حان كي تقوم هذه الدولة الفتية بدور أكبر في منطقتها.

السيد باربـاليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): نشارك الوفود الأخرى تقديم الشكر للأمين العام على آخر تقرير له عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/522). وفضلا عن ذلك، نود أن نعرب عن شكرنا للسيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي، ونعرب عن تقديرنا لإسهامها الهام وعملها الدؤوب. ونود أيضا أن نرحب بالممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي ونشكرها على إسهامها في هذه المناقشة.

وعلاوة على ذلك، نشيد بالدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لتحقيق التقدم في مختلف المجالات، بما فيها المجالات الأمنية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية – الاقتصادية. وإلى جانب ذلك، تود البوسنة والهرسك أن تشيد بشعب تيمور – ليشتي والحكومة والأحزاب السياسية، لأن الوضع بصورة عامة بقي هادئا ومستقرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومما يثلج صدورنا أن نعلم أن الرئيس راموس – هورتا قد استمر في مبادرته للحوار بشأن موضوع ”الطريق إلى السلام والوحدة الوطنية“، وهو بذلك يؤيد مبادرات المصالحة الوطنية والسلام في المجتمعات الريفية والحضرية. ونعتقد أن تلك الجهود قد تكون الخطوة الهامة، التي نأمل أن يكون لها أثر إيجابي على حياة الكثيرين في تيمور – ليشتي.

وتعزيز إصلاح القطاع الأمني مسألة حيوية لتحقيق السلم والأمن المستدامين في تيمور – ليشتي. وإذ نرحب بتولي الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مسؤولياتها الرئيسية في مجال حفظ الأمن في العديد من المقاطعات منذ أيار/مايو ٢٠٠٩، فإنه يحدونا الأمل أيضا في أن تكتمل العملية بحلول نهاية هذا العام في جميع المقاطعات وجميع الوحدات. ولتحقيق هذا الهدف، تحظى زيادة التنمية المؤسسية وبناء القدرة داخل الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بأهمية خاصة. يجب أن يكون هناك تحديد واضح للمسؤولية بين الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وقوات الدفاع الوطنية التيمورية. وينبغي وضع وإنجاز عملية إصلاح شاملة بعناية لكل منهما.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، اتخذت السلطات التيمورية خطوات هامة لتقوية القدرات الوطنية وتعزيز فعالية قطاع العدالة. ولذلك نرحب بصورة خاصة بالشروع في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة في تيمور – ليشتي.

وتعتقد البوسنة والهرسك اعتقادا راسخا بأن إعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا يتصل بصورة وثيقة بتحقيق السلام الدائم والحفاظ عليه وتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية على السواء. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا حارا بإغلاق آخر مأوى انتقالي للأشخاص المشردين داخليا.

وتؤمن البوسنة والهرسك إيمانا قويا بأن الحقيقة والعدالة وحدهما يمكن أن يقودا البلاد نحو المصالحة الوطنية التامة والازدهار. وفي ذلك الصدد، نرحب بتقديم مشاريع القوانين بخصوص لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة إلى رئيس البرلمان التيموري. فبقدر ما تحقق مكافحة الإفلات من العقاب المزيد من النجاح، بقدر ما تتحسن آفاق المصالحة والوحدة الوطنية.

يجب معالجة المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية بطريقة فعالة ومنسقة وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمانحون الأجانب. وسوف تسهم مشاريع البنى التحتية والاستثمارات الأجنبية وتحسين فرص العمالة للشباب في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وترى البوسنة والهرسك أن الانتخابات العامة المزمع تنظيمها في عام ٢٠١٢ ستكون ذات أهمية بالغة واختباراً حقيقياً للتقدم الديمقراطي التيموري. ونرحب بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة لهيئات إدارة الانتخابات لتعزيز القدرات المؤسسية لتمكينها من إجراء الانتخابات القادمة بدعم دولي محدود.

وختاما، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للتقدم المستمر والمطرد الذي تحرزه تيمور – ليشتي في طريقها نحو مجتمع مستقر وآمن وديمقراطي بينما يتزامن ذلك مع قيامها بتعزيز قدراتها الاقتصادية والإنمائية. وتدعم البوسنة والهرسك الجهود التي يبذلها شعب وحكومة تيمور – ليشتي وتشجعهما على المضي بالعزم نفسه نحو مستقبل أفضل – مستقبل من السلام والأمن والازدهار.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر ممثلة الأمين العام الخاصة السيدة حق على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن التطورات الأخيرة في تيمور – ليشتي. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي على بيانها.

إنه لمن دواعي سرورنا أن نرى أنه نتيجة للجهود التي تبذلها حكومة وشعب تيمور – ليشتي والدعم القوي من المجتمع الدولي، بقيت الحالة العامة في تيمور – ليشتي مستقرة خلال العام الماضي. ويواصل الرئيس راموس – هورتا مبادرته للحوار المعنونة ”طريق السلام والوحدة الوطنية“، وتحافظ الأحزاب المختلفة على زخم الحوار السياسي.

لقد قامت الحكومة بوضع الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد في السنوات الـ ٢٠ القادمة. وقامت زيادة مساهمة الحكومة في مجالي الصحة والتعليم بدور إيجابي في تحسين حياة الناس. وأخذت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بالاضطلاع تدريجيا بمسؤوليات الشرطة وزيادة قدرتها على إنفاذ القانون. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا أن ندرك أن تيمور – ليشتي لا تزال تواجه العديد من التحديات في مجالات التنمية الاقتصادية، وتحسين حياة الناس والمحافظة على الاستقرار. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بثلاثة تعليقات.

أولا، لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل في تيمور – ليشتي، ينبغي أن تواصل الفصائل السياسية المختلفة السعي لحل خلافاتها من خلال الحوار الديمقراطي. وللتصدي بشكل فعال للتحديات المختلفة التي تواجهها تيمور – ليشتي، فإنه من الحيوي أن تضع الأطراف المختلفة، لا سيما الجبهة الثورية لتيمور – ليشتي، خلافاتها جانبا وتتعاون بشكل تام.

ونقدر الجهود التي يبذلها الرئيس راموس – هورتا والممثلة الخاصة السيدة حق لتعزيز الحوار فيما بين الأطراف المختلفة. وندعو أصحاب المصلحة في البلاد إلى أن يضعوا مصالح الأمة والشعب في صدر الأولويات، وإلى اغتنام الفرصة الحالية المؤاتية لاستعادة السلام وتحقيق التنمية وقيادة شعب تيمور – ليشتي في التركيز على تعزيز العملية الوطنية للسلام وإعادة الإعمار.

ثانيا، لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل في تيمور – ليشتي، من الضروري تحسين قدرة البلد باستمرار للحفاظ على الأمن والاستقرار. وندعم الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في الاستمرار في الاضطلاع بمسؤوليات الشرطة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، أثناء عملية تخفيضها وإعادة تشكيلها أن تولي الاهتمام الكامل باحتياجات عمل الشرطة في مختلف الأجزاء من البلاد. وفي حين تكفل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي الأمن والاستقرار في

البلاد، ينبغي لها، حسب الحالة المحلية وآراء مختلف الأطراف، أن تركز على مساعدة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في تعزيز قدرتها على إنفاذ القانون وتوسيع مجال التدريب لشرطة تيمور – ليشتي.

ثالثا، لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل في تيمور – ليشتي، يلزم بذل جهود كبيرة لتنمية الاقتصاد وتحسين حياة الناس. وندعم الحكومة في استمرارها في تعزيز الاستقرار السياسي بينما تركز أيضا في جهودها الإنمائية على البنى التحتية و بناء قدرة الموارد البشرية والعمل على تنمية الاقتصاد وتحسين معدلات عمالة السكان، وذلك للقضاء بشكل أساسي على العوامل التي تسبب انعدام الاستقرار الاجتماعي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم الأشكال المختلفة من المساعدة تمشيا مع استراتيجية البلاد الإنمائية من أجل التعجيل في عملية البلاد، وإعادة الإعمار السلمي.

وتقدر الصين العمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة السيدة حق وبعثة الأمم المتكاملة في تيمور – ليشتي وهي تدعم البعثة في مواصلة عملها الشاق وفقا للولاية التي خولها بها المجلس. ويحدونا الأمل في أن نرى الانسحاب النهائي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بالصورة السلسة، التي ستكون نموذجا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الخروج. وبعد انسحاب البعثة في المستقبل، يتعين على الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم المساعدة إلى تيمور – ليشتي حسب رغبات الحكومة.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للممثلة الخاصة للأمين العام السيدة أميرة حق على تقديم تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/522).

ونشكر السيدة صوفيا بورغيس، الممثل الدائم لتيمور – ليشتي، على بيانها الموضوعي. ونحن مسرورون من استقرار الحالة العسكرية والسياسية في تيمور – ليشتي والتقدم المحرز في المجالات الرئيسية لتنمية البلد. ومما لا شك فيه أن الفضل في هذه الحالة يعود إلى قيادة تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة. وتظهر القوى السياسية في تيمور – ليشتي المسؤولية والالتزام تجاه عملية الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني، ارتكازاً على المبادئ الديمقراطية. وزيادة التنمية البناءة للحوار السياسي – وللعملية السياسية عموماً – أمر هام، ولا سيما في سياق الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٢.

إن الحالة المستقرة نسبياً تمكّن من مواجهة التحديات البعيدة الأمد. ومع ذلك، يحتاج التقدم المحرز إلى مزيد من التعزيز. فمؤسسات الحكم في هذه الدولة الفتية يجري إنشاؤها، ولا تزال هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة. ونظراً لمدى هذه المشاكل، يظل البلد في حاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، إن تعزيز قوات الأمن الوطنية هام لاستعادة الاستقرار، ومؤشر مهم إلى مدى استقلال البلد. ونحن نتابع على نحو وثيق عملية نقل المسؤوليات لصون القانون والنظام من بعثة الأمم المتحدة إلى قوة الشرطة التابعة لتيمور – ليشتي. ونلاحظ إحراز تقدم كبير في هذا المجال. ولكن تعزيز هذا التقدم يتطلب تكثيف الجهود لبناء قدرات الشرطة وتوفير التدريب والدعم اللوجستي المناسبين. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يرتكز الجدول الزمني لنقل المسؤوليات على معايير يتم التوصل إليها مع قيادة البلد حسبما تقرره جهوزية وحدات الشرطة، بدلاً من الارتكاز على جدول مصطنع.

إننا ندعم الأمين العام في عزمه على بدء مناقشات مع قيادة تيمور – ليشتي بشأن المسائل التي تتعلق بالأنشطة المستقبلية لبعثة الأمم المتحدة وبارامتراتها. ونحن نتطلع إلى المزيد من التوصيات المتعلقة بإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة، التي تحتاج إلى أن تراعي الحقائق في البلد. ويتمثل موقفنا في أن بعثة مجلس الأمن المقبلة إلى تيمور – ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ستتيح لنا رصد الحالة وجمع المعلومات المباشرة بشأن التحديات والاحتياجات المحددة ذات الصلة بالبلد اليوم.

وفي الختام، نود أن نعرب للممثلة الخاصة للأمين العام ولجميع موظفي البعثة عن امتناننا لمهنيتهم. إن روسيا تساعد أنشطة الأمم المتحدة في ذلك البلد – ولا سيما أن أفراد الشرطة الروسية ما زالوا يخدمون في البعثة.

السيد برين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية، التي وفرت لنا نظرة عامة على ما جرى منذ عام ٢٠٠٦ وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. إن ممثل الاتحاد الأوروبي سيدلي ببيان بعد قليل، وفرنسا تؤيد ذلك البيان.

أود أن أذكر بعض الملاحظات. يسعدني القول إن تقرير الأمين العام (S/2010/522) والبيان الذي أدلت به الممثلة الخاصة للأمين العام وصفا للحالة في تيمور – ليشتي بأنها هادئة. والاستقرار السياسي والأمني في البلد هو نتيجة المواقف المسؤولة التي يتخذها المسؤولون المنتخبون في الحكومة والمعارضة. فما هو البرهان الأفضل الذي يمكن أن يدلل على النضج السياسي الذي اكتسبه التيموريون والتضامن بين مؤسساتهم الفتية؟

وفيما نتخطى التوترات وأعمال العنف، يجب أن نبقي في البال هدف بناء السلام في تيمور – ليشتي. ومن وجهة النظر هذه، يمكننا أن نشعر بالتشجيع حيال الانتقال المضبوط للمهام المتعلقة بالقانون والنظام إلى قوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. ولقد تم الانتقال في ١٠ مقاطعات من المقاطعات الـ ١٣ بدون أن نشهد زيادة للحوادث في تلك المناطق. وعمليات الانتقال المتبقية في ديلي والمقاطعات الحدودية يجب ألاّ تحدث بسرعة. فلا بد أن تحدث ارتكازاً على معايير تضعها السلطات المحلية والأمم المتحدة.

ويترافق مع هذه العملية خفض تدريجي في عدد أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والمنتشرين بشكل فردي، ويتعين أن يحدث ذلك الخفض في عام ٢٠١١. وينبغي دعم الخفض بالمساعدة والتدريب التقنيين. وتعزيز قدرة الشرطة أولوية، وإنما يجب ألاّ يحيد عن بصرنا أن جميع القطاعات الأمنية يجب أن تستفيد من هذه الجهود في المدى المتوسط.

ولن يتجذر السلام إلاّ إذا آمن التيموريون بنظام العدل عندهم. وبشكل خاص، إن مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في الماضي شرط ضروري لدوام المصالحة. وعملية التصديق على أفراد الشرطة التيمورية غير مكتملة، وهناك قرابة ٢٠٠ حالة ما زالت عالقة. علاوة على ذلك، يشير تقرير الأمين العام إلى أنه أحرز تقدم ضئيل في محاكمة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان خلال الحوادث التي وقعت عام ٢٠٠٦. ونأمل أن تستمر تلك الجهود تمشياً مع لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة. وأحطنا علماً، على غرار الآخرين، بقرار رئيس تيمور – ليشتي بوقف الأحكام في حق بعض الأفراد المسؤولين عن العنف السياسي. وعلى الرغم من أن ذلك القرار دستوري، فهو لا يبعث بإشارة جيدة. لذلك، نحث الممثلة الخاصة للأمين العام على البقاء منخرطة بنشاط في هذه المسألة، وفقاً للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

ولاحظنا أيضاً التوقعات الاقتصادية الواردة في التقرير. فهي تبين أن هناك نمواً مؤثراً نسبته ١٠,٤ في المائة، وتراجعاً في مستوى الفقر أيضاً. ومن المشجع في هذا السياق أن السلطات التيمورية وضعت أولوياتها البعيدة المدى ضمن خطة استراتيجية وطنية للتنمية، يجري النظر فيها الآن بفضل رئيس الوزراء نفسه، في كل أنحاء البلد.

إن عام ٢٠١٢ سيشهد نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بتشكيلتها الحالية، وسيشهد أيضاً إجراء انتخابات عامة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على توفير المواد والموارد البشرية المطلوبة في أماكنها لتيسير إجراء الانتخابات. ويجب مراعاة الموعد النهائي الهام في استراتيجية الانتقال الأمني. وتجديد ولاية البعثة في شباط/فبراير ٢٠١١ ينبغي أيضاً أن يفضي بنا إلى التفكير في وجود الأمم المتحدة مستقبلاً. ونحن منفتحون على الطرائق التي يجب أن تُظهر تسلّم التيموريين التدريجي للمهام التي تؤديها بعثة الأمم المتحدة حالياً، وهدف بناء السلام الدائم.

والزيارة المقبلة التي يقوم بها مجلس الأمن إلى ديلي، والتي سنشارك فيها، سوف تشكل فرصة أخرى لنا كي نرى ما تم فعله، ونفكر في العلاقة المستقبلية بين تيمور – ليشتي والأمم المتحدة.

وأود أن أختتم كلامي بالتأكيد من جديد على دعم فرنسا لبعثة الأمم المتحدة والممثلة الخاصة. إن السيدة حق تولّت مسؤولياتها في شباط/فبراير ٢٠١٠. وهي تظهر منذ ذلك الحين مدى المهارة التي تتحلى بها، وترتقي إلى مستوى جميع توقعاتنا. نحن في حاجة إلى مهارتها ومساعيها الحميدة، لأن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة لمستقبل تيمور – ليشتي، وأيضاً للأمم المتحدة وقدرتها على إحلال السلام والاستقرار في البلد.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على بيانها الشامل وإسهامها القيّم في عملية السلام في تيمور – ليشتي.

وأود أن أعرب عن تعازينا القلبية بوفاة السيد تاكاهيسا كواكامي، نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون. وأرحب بالممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي، السيدة صوفيا بورغيس، وأشكرها على بيانها. وأود أن أقصر ملاحظاتي على مسائل التنمية السياسية، والتنمية الإنسانية والاجتماعية، ونظام الأمن والعدالة.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2010/522) ومناخ التهدئة والاستقرار في تيمور – ليشتي خلال الفترة المشمولة في التقرير. ولا شك في أن تلك الحالة يسّرت تركيز الحكومة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية. واستمرار تنفيذ الخطة – وتحولها إلى سلسلة من خطط إنمائية متوسطة المدى ضمن إطار زمني متفق عليه – جدير بالثناء الكبير. ونحث المانحين على توفير المساعدة المطلوبة لتغطية العجز في الخطة الاستراتيجية، وأيضاً على توفير الدعم الذي يمكن التنبؤ به لأمد بعيد.

إن الاستثمارات الموضوعة في الركائز الاقتصادية الثلاث التي حددتها الحكومة وهي الزراعة والموارد الطبيعية والسياحة، إذا استُغلت بشكل صحيح، ستولّد النمو الاقتصادي وتسرّع وتيرة التنمية في البلد. الواقع، إن آفاق تحويل تيمور – ليشتي من مركزها الحالي كبلد منخفض الدخل إلى بلد مرتفع الدخل خلال الأعوام العشرين المقبلة أمر ممكن تحقيقه بالفعل إنْ قامت الحكومة بتطبيق الخطة بشكل مضطرد.

تجب الإشادة بالتفاعل البناء بين مختلف الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل كفالة السلام والوئام وتواصل الإدارة الحكومية. وننوه على وجه الخصوص بمبادرة الحكومة المسماة ”الطريق إلى السلام والوحدة الوطنية“، التي ساعدت على تعزيز الحوار والمصالحة بين الأطراف. ونرحب ببياني الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجبهة الثورية لاستقلال تيمور – ليشتي اللذين دعيا الأطراف إلى التقدم نحو المستقبل بعزيمة متجددة على بلوغ السلام والاستقرار والتنمية. ويجب أن تسترشد الأطراف بهذين البيانين عند الاضطلاع باستعراض عملية تسجيل الناخبين وتقوية الأجهزة الانتخابية لانتخابات عام ٢٠١٢.

كما نرحب بالعزم على إسناد دور أكبر للنساء والشباب في الإدارة الحكومية، لأن من شأن ذلك أن يسمح بإدماج منظور جنساني متوازن في عملية صنع القرار. كما أنه يعزز تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، فضلاً عن قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والقرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦). إن مبادرة الحكومة البالغة مدتها سنتان والخاصة بتدريب أعضاء برلمان الشباب ستزود الشباب بمهارات القيادة وغيرها من المهارات الأخرى المطلوبة للإسهام الفعال في المسائل السياسية الرئيسية. وتحظى مساهمات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتقدير في ذلك الصدد.

وفي مجال المساعدات الإنسانية والتنمية الاجتماعية، بالرغم من أن تيمور – ليشتي لم تعد تواجه أزمة إنسانية، فإن الدمار الذي سببته الفيضانات الأخيرة الواسعة النطاق والانزلاقات الأرضية يجب أن يجد حظه من الاهتمام. ونثني على جهود بعثة الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي في توفير الغذاء والدعم التقني واللوجستي للحكومة ولشعب تيمور – ليشتي. وينبغي على المجتمع الدولي ألا يتوانى في تعزيز قدرته على التصدي لتلك الكارثة الطبيعية.

وفي مجال الأمن، نرحب باستمرار استقرار الحالة في البلد وبازدياد المسؤوليات الشرطية التي تضطلع بها الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في أربع مقاطعات إضافية. ومن أجل الوفاء بالجدول الزمني لنقل كل مسؤوليات العمل الشرطي إلى الشرطة الوطنية، وبخاصة في المقاطعات الثلاث المتبقية، يجب تلبية احتياجات التوظيف في قوة الشرطة عن طريق التدريب والتوجيه وتنمية قدرات الكبار. وينبغي أن تستمر الشرطة الوطنية في اتخاذ التدابير الكفيلة ببناء ثقة الناس بها واطمئنانهم إليها.

ويمثل وجود آليات فعالة لنزع السلاح، وهياكل للقيادة والتحكم، وآليات للسيطرة على الأسلحة، وعمليات التخطيط، فضلاً عن الدعم اللوجستي الملائم احتياجات ملحة جداً لجعل الشرطة الوطنية قوية وفعالة. وتضر انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والجرائم القائمة على أساس الجنس التي يرتكبها منتسبو الأجهزة الأمنية بمصداقية الأجهزة، وتجب بالتالي مواجهتها.

وننوه بجهود الحكومة في مكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء مفوضية مكافحة الفساد وتعيين مفوض لمكافحة الفساد ونائبين له. ونشيد بقيام بعثة الأمم المتحدة بتعيين مستشارين دوليين ووطنيين في المفوضية لتعزيز جهودها.

ونحن ندعم عملية الخفض التدريجي على مراحل الجارية حالياً لشرطة بعثة الأمم المتحدة ونتطلع للتقييم المقبل، الذي سيحدد المرحلة الأخيرة للخفض. ومع انتهاء أجل الإعلان عن الوظائف في أيلول/سبتمبر، يجب أن تتصدى الأمم المتحدة لتحديات تعيين ضباط شرطة مؤهلين

للعمل مستشارين ومدربين لضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

ونحن نتطلع أيضاً إلى زيارة مجلس الأمن المتوقعة إلى تيمور – ليشتي، التي ستكون فرصة لإجراء تقييم شامل للتحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة.

وفي ختام كلمتي، أود أن أشيد بالبعثة وبفريق الأمم المتحدة القطري على دعمهما المتواصل لشعب وحكومة تيمور – ليشتي.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في بداية كلمتي، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/522) وممثلته الخاصة، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية الضافية أمام المجلس. ونحن ندعم جهودها والدور التنسيقي الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. كما نتقدم بالتعازي في وفاة السيد تكاهيسا كواكامي. ونرحب بالسفيرة بورغيس، الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي، ونشكرها على مداخلتها.

نحن سعداء، مثل غيرنا، بملاحظة أن الحالة الأمنية ظلت هادئة ومستقرة نسبياً. وأود أن أشيد بالشعب التيموري والحكومة والأحزاب السياسية على ما أبدوه من ضبط النفس، ولجهودهم المتواصلة من أجل الحوار. لقد استغل التيموريون بحكمة هذا الاستقرار الكبير للتصدي لمعالجة المسائل الرئيسية الطويلة الأجل، مثل اعتماد الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية، والخطة الاستراتيجية لقطاع العدل في تيمور – ليشتي، وإنشاء مفوضية لمكافحة الفساد.

وفي السياق نفسه، تجدر الإشادة بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي قد سلمت مسؤوليات الشرطة الأساسية إلى الشرطة التيمورية في عشر من بين ١٣ مقاطعة. ونحن سعداء كذلك بملاحظة أن استئناف الشرطة الوطنية القيام بالمسؤوليات الأساسية لم تنتج عنه أي زيادة في النشاط الإجرامي. ونرحب بالتقدم الإضافي المحرز في برنامج التسجيل والفحص والاعتماد في الشرطة الوطنية. ولكن يبدو أن هناك عدداً من المتطلبات اللوجستية والتدريبية لا يزال يتعين الوفاء بها من أجل إكمال عملية نقل المسؤوليات. ونحرص على الإحاطة علماً بالخفض المزمع بنهاية حزيران/يونيه من العام المقبل الذي سيؤدي إلى تقليص شرطة بعثة الأمم المتحدة بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً – من ١ ٠٢٣ إلى نحو ٨٠٠ شرطي.

ومع تحسن الظروف واستمرار الاستقرار، يصبح من المنطقي تماما البدء بالتفكير في الفترة الانتقالية وخروج بعثة الأمم المتحدة في نهاية المطاف. بيد أننا نعتقد بضرورة تفادي استعجال الأمور، وأنه يجب عدم إحداث تغيير إضافي في ولاية بعثة الأمم المتحدة وتكوين القوة، إذ إن انتخابات عام ٢٠١٢ ستكون اختباراً هاماً لمدى استقرار البلد. وفي ذلك الصدد، نحن نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تركز الحكومة التيمورية – وكذلك الدول المساهمة بقوات شرطة والمانحون – جهودها على بناء قدرات قوات الشرطة التيمورية على وجه الخصوص ومؤسسات الدولة عموماً.

وبالمثل، نحن لا نزال نؤيد دعوة الأمين العام إلى تحديد دور مفيد للجيش التيموري في وقت السلم. وفي شباط/فبراير من العام الماضي اقترحنا في مجلس الأمن أن يُوجه الجيش وأن يُدرّب للإسهام في عمليات حفظ السلام. ونحن سعداء لأن الحكومة اعتمدت هذه الفكرة وأن ضباط الاتصال العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة قد أجروا برنامج توجيه لضباط الشرطة التيمورية. ونعتقد أن على البعثة والسلطات التيمورية أن يعملا على هذا المنوال.

وبالرغم من أن النمو المتوقع لتيمور الشرقية قد جاء مثيراً للإعجاب، فإن الحكومة والأحزاب ينبغي أن يدركوا الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتغلب على التحديات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى أزمة عام ٢٠٠٦. وارتفاع معدل البطالة وسط الشباب، على وجه الخصوص، لا يثير المخاوف على التنمية الاقتصادية في البلد فحسب، بل يمثل مصدر خطر مستمر على أمنه.

وفي ضوء التقدم المحرز حتى الآن، نحن واثقون بأن تيمور – ليشتي ستتغلب في النهاية على كل التحديات. بيد أن ذلك يتطلب استمرار الحوار والوحدة الوطنيتين. ونعتقد كذلك أن تيمور – ليشتي تحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. لذلك نشجع إجراء تقييم للحالة في المرحلة الانتقالية إلى حين إجراء انتخابات عام ٢٠١٢ لتحديد أفضل شكل لوجود الأمم المتحدة بعد إتمام ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وفي ذلك الصدد، فإن زيارة مجلس الأمن إلى تيمور ليشتي في الشهر المقبل سوف تكون بالتأكيد مجدية ونتطلع إلى المشاركة فيها.

ومن الجهة الأخرى، من البديهي أنه ينبغي لنا أن نستمع باهتمام إلى وجهات نظر أبنا تيمور، لأن هذا المسعى من أجل الاستقرار عملية ذات ملكية وطنية. ومن الجدير بالذكر أن تركيا تسهم بأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة، وسوف تواصل دعم الأمم المتحدة ودعم تيمور – ليشتي.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تمنياتي بدوام النجاح لتيمور حكومة وشعبا.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يتقدم وفدي بالشكر إلى السيدة أميره حق على إحاطتها الإعلامية عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي خلال الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونعرب أيضا عن امتناننا لممثلة تيمور – ليشتي على بيانها الهام.

سوف يتطرق بياني إلى الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية للحالة.

أما فيما يتعلق بالحالة السياسية، فتجدد غابون دعمها للجهود التي تقوم بها حكومة تيمور – ليشتي لضمان الوحدة الوطنية من خلال الحوار والتشاور. ونشجع الأطراف على مواصلة تعاونها مع الحكومة في سياق مبادرة ”الطريق إلى السلام والوحدة الوطنية“، وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتعاون الحالي من جانب التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية مع الأحزاب السياسية بغية المساهمة في تهيئة مناخ يسوده السلم الدائم في تيمور – ليشتي. وإكمال ذلك الحوار من شأنه أن يضمن استقرارا سياسيا ومؤسسيا في البلد في الأجل الطويل.

وترحب غابون بالتزام حكومة تيمور – ليشتي بتنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية. وفي ذلك الصدد، نشيد بالمساعدة الفنية التي تُقدم للحكومة بصورة مشتركة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم الانتخابات وبناء القدرات المؤسسية.

أما فيما يتعلق بالأمن، فنود أولا أن نرحب بالمناخ السلمي السائد في البلد. إذ أن ما يقدمه المجتمع المدني من مساهمة في ذلك الصدد، وبخاصة المنظمات الدينية، جدير بالثناء.

ويقدر وفدي التدابير التي تتخذها الحكومة بغية تعزيز النظام القانوني وقدرات قوة الشرطة الوطنية. ونرحب بدور شرطة بعثة الأمم المتحدة في عملية نقل المسؤوليات الشرطية إلى الشرطة التيمورية. ونناشد مجتمع المانحين توفير الموارد المالية الكافية لدعم برامج تدريب الشرطة التيمورية وتزويدها بالموارد التشغيلية اللازمة.

ونؤيد أيضا الشراكة القائمة بين قوة شرطة البعثة والشرطة الوطنية في سياق عملية الانتقال. وبصورة مماثلة، من المهم أن تحدد الحكومة مجالات الولاية القضائية للجيش والشرطة لتحسين العلاقات بين هذين الكيانين.

وبالنظر إلى الدور المهم الذي ستؤديه الخطة الاستراتيجية الإنمائية في مستقبل البلد، نود أن نشيد بالجهود التي يقوم بها رئيس الوزراء للأخذ في الحسبان تطلعات الطوائف في جميع أرجاء البلد. ويشجع وفدي الحكومة على مواصلة جهود الحكم الرشيد هذه، خاصة فيما يتعلق باستخدام الدخل المتأتي من قطاع النفط. ونحضها أيضا على مواصلة الاستثمار في الموارد البشرية الذي يعتبر استثمارا ضروريا جدا لتنميتها.

ولا يمكنني أن أختتم ملاحظاتي من دون الإشادة بعلاقات حسن الجوار الطيبة القائمة بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، وهي برهان على تصميم حكومة تيمور على العمل بتعاون وثيق مع بلدان المنطقة. ونود أيضا أن نكرر دعمنا لتيمور حكومة وشعبا في التزامهما بالاستقرار والتنمية في دولتها الفتية. وبالمثل، نؤكد للسيدة حق دعمنا الكامل ونحيي قيادتها السديدة للبعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأوغندا.

أشارك أعضاء المجلس توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة أميرة حق على إحاطتها الإعلامية الشاملة. وأرحب أيضا بمشاركة الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي وأشكرها على بيانها.

نشيد بتيمور – ليشتي حكومة وشعبا على التقدم المطرد الذي يجري تحقيقه في الدفع قدما بالسلم والاستقرار والتنمية، على الرغم من التحديات المتبقية. أما تنشيط الاقتصاد، كما يتجلى في النمو الاقتصادي المتوقع بنسبة ١٠,٤ في المائة، فيوفر أساسا سليما للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ونلاحظ أن الحكومة بدعم من منظمة العمل الدولية، تتخذ خطوات للتصدي لتحديات البطالة العالية، وخاصة في أوساط الشباب، وذلك بقيامها بتنمية المهارات من خلال التدريب المهني.

ونرحب بمواصلة تعزيز المؤسسات التيمورية. ويمثل وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للسنوات العشر المقبلة خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن المشجع أن تحظى الخطة بالتغذية الإرجاعية من البلد برمته، وتعزيز الملكية الوطنية للخطة.

ونرحب باستئناف تولي المسؤولية الشرطية من جانب قوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. ومن الجوهري أن تكون هناك تنمية مؤسسية مستدامة للشرطة الوطنية من خلال التدريب والدعم اللوجستي. ونرحب بالتدابير التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لتعزيز القدرة الشرطية. ومما يحظى بالترحيب أيضا التوظيف الجاري حاليا لـ ١٩ خبيرا في إطار شرطة البعثة لزيادة بناء المهارات والتنمية المؤسسية في الشرطة الوطنية. ومن المهم الانتهاء من الممارسة بطريقة حسنة التوقيت.

وأخيرا، نشكر الممثلة الخاصة وموظفي البعثة والفريق القُطري على عملهم الجيد.

أستأنف عملي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم، سيدي، وتهنئة أوغندا على تولي رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومما لا شك فيه أن المجلس تحت قيادتكم المقتدرة، سيواصل مداولاته والبت بأكثر المسائل إلحاحية المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

إن ماليزيا ما برحت تتابع باهتمام شديد التقدم المحرز في البلد المجاور، تيمور – ليشتي. ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/522) وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام.

وتشعر ماليزيا بالتشجع جراء التحسن الأخير في الحالة الأمنية، وهي بشير خير للعمل الجاري على استئناف المسؤوليات الشرطية من جانب الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. ونستمد التشجيع أيضا من التقرير الأخير، ونهنئ حكومة تيمور – ليشتي عليه، إذ أنه يذكر أن تيمور ليشتي قد أحرزت تقدما في تعزيز قطاعي الأمن والعدل، وأنها تعمل على تعزيز حقوق الإنسان بجعل الشرطة التيمورية مسؤولة ومساءلة عن جميع أعمالها.

والتقيد بسيادة القانون أمر حاسم في كفالة احترام الشعب لقواته الأمنية. والمساءلة عن الأعمال الإجرامية يجب ألاّ تُعتبر ذات أهمية بالغة فحسب، وإنما حجر الزاوية أيضا لبناء الثقة بالنظام. ومما يثلج صدر ماليزيا أن العملية المستمرة التي بدأت في أيار/مايو للمساعدة في إنشاء قوة شرطة محترفة وذات مصداقية في البلد تحقق النجاح تلو الآخر إثر العمل الجيد الذي تؤديه الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. واليوم، فإننا نشهد استئناف قوة الشرطة الوطنية التيمورية الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن إدارة الهجرة ووحدة دورية الحدود ومكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بعد أن تسلمتها من الأمم المتحدة مع استمرار النقل التدريجي للمسؤولية عن المهام الأمنية. كما نعي أنه جرى حتى الآن تسليم المسؤوليات في مجال حفظ الأمن لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في ١٠ مقاطعات، لتبقى ثلاث مقاطعات فحسب تحت قيادة شرطة الأمم المتحدة. غير أننا نحث على استمرار تواجد شرطة الأمم المتحدة في المقاطعات التي استأنفت فيها الشرطة الوطنية الاضطلاع بمسؤولياتها، وذلك لرصد عمل الشرطة الوطنية وإسداء المشورة لها ودعمها.

وعقب تلك الإنجازات، تؤيد ماليزيا الرأي القائل بأنه ينبغي لحكومة تيمور – ليشتي تركيز اهتمامها بقدر أكبر على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد. ونحث الحكومة على الاستثمار في بناء المزيد من الهياكل الأساسية والمرافق التي يمكن أن توجد الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والوظائف، وهو الأمر الذي سيعود بالنفع على السكان المحليين، وخاصة الشباب. وفي هذا الصدد، ستواصل ماليزيا التعهد بتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الماليزيين على اعتبار تيمور – ليشتي شريكا حيويا في مجال الأعمال.

وتعيد ماليزيا التأكيد على استمرار دعمها لتيمور – ليشتي وتعاونها معها على المستوى المتعدد الأطراف من خلال بعثة الأمم المتحدة، التي نساهم فيها بوحدة شرطة مشكلة و ٩٠ رجل شرطة يخدمون في شرطة الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الثنائي، سنواصل مساعدة تيمور – ليشتي عبر برنامجنا للتعاون التقني. كما سنواصل توفير التدريب لجنود القوات المسلحة التيمورية عبر برنامج التعاون الدفاعي الماليزي. وقد دربنا حتى الآن ٢٤ جنديا تيموريا في إطار ذلك البرنامج.

وختاما، تود ماليزيا أن تعرب عن تعازيها القلبية لحكومة اليابان ولأسرة الراحل السيد تاكاهيسا كاواكامي، النائب السابق للممثلة الخاصة الذي كان معنيا بدعم القطاع الأمني وسيادة القانون في بعثة الأمم المتحدة. لقد أسهم الراحل السيد تاكاهيسا كاواكامي إسهاما هائلا في التقدم المحرز على صعيد تحقيق الاستقرار وإجراء تغييرات لتحسين أحوال الشعب التيموري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر أستراليا بشدة استمرار اهتمام المجلس بالحالة في تيمور – ليشتي وإتاحة الفرصة لها للتكلم في المناقشة. ويسعدنا جدا ترؤسكم لهذه الجلسة، سيدي. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/522) وكذلك ممثلته الخاصة، السيدة أميرة حق، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها هذا الصباح. كما نرحب بالبيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي، السفيرة بورخيس. ونقر بالأهمية المستمرة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، والتي تقودها باقتدار كبير الممثلة الخاصة حق. كما أود، بالقطع، الإعراب عن تعازينا في وفاة نائب الممثلة الخاصة المعني بدعم القطاع الأمني وسيادة القانون، السيد كاواكامي.

وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن الحكومة التيمورية أحرزت تقدما حقيقيا جدا في التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية العديدة التي يواجهها البلد – وخاصة – في مواصلة توطيد العناصر التشريعية والمؤسسية الحيوية للدولة. ومستوى النضج السياسي الذي ظهر أمر طيب للغاية وسيظل، بالتأكيد، عاملا حاسما. وخلال العام المنقضي، انخفضت معدلات الفقر بنسبة ٩ في المائة ويسجل القطاع غير النفطي معدلات نمو سنوي قوية منذ عام ٢٠٠٨.

غير أنه على الرغم من تلك التحسينات، لا تزال هناك، كما نعرف، تحديات صعبة لا محالة. فمعدلات الفقر مرتفعة وصحة النساء والأطفال سيئة والوظائف محدودة في مقابل تزايد عدد السكان. وبطالة الشباب، على وجه الخصوص، في ارتفاع مما يهدد بوقوع أعمال عنف وزعزعة الاستقرار الاجتماعي. وكما قلنا أمام المجلس في شباط/فبراير (انظر S/PV.6276)، فإن بطالة الشباب مسألة حاسمة. كما أن هناك ارتفاعا في مستوى التحضر، وهو أيضا عامل محتمل لزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

ولهذه الأسباب وغيرها، لا يزال من المهم للغاية، بالتأكيد، أن يواصل المجتمع الدولي دعم بناء قدرات مؤسسات تيمور – ليشتي، وخاصة في القطاع الأمني وفيما يتعلق بالحكم. وستكون الانتخابات الوطنية، المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٢، علامة فارقة ولكن قد يثبت أيضا أنها تشكل تحديا، كما نعرف، للمؤسسات الناشئة في تيمور – ليشتي. ومن ثم، فإن من الأهمية بمكان أن يكون تخفيض حجم بعثة الأمم المتحدة مبنيا على الظروف القائمة وأن يراعي القدرات القائمة. ومن الأهمية بمكان كذلك دراسة أي اقتراح لتعديل ولاية البعثة أو ميزانيتها من منظور طويل الأجل. وينبغي إيلاء الأولوية للتخطيط لقدرة تيمور – ليشتي على البقاء في الأجل الطويل بدلا من الاعتبارات قصيرة الأجل المتعلقة بالميزانية.

ونرحب باضطلاع التيموريين بقدر أكبر من المسؤولية عن أعمال الشرطة والسيطرة عليها. واستئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن حفظ الأمن في معظم المقاطعات والوحدات يدل على أن الشرطة الوطنية تسير في الاتجاه الصحيح إلى حد كبير. وتشجع أستراليا على الاستمرار في تسليم المسؤولية عن حفظ الأمن بمجرد توفر الشروط المتفق عليها في المقاطعات الباقية.

ويبرز تقرير الأمين العام كذلك أنه لم يتم بعد الانتهاء من عملية منح شهادات الاعتماد لأفراد الشرطة الوطنية، ويتعين معالجة هذا الأمر ليتسنى استكمال عملية التسليم. كما نضم صوتنا إلى النداء الموجه إلى الحكومة التيمورية بأن تراعي بصورة جدية الاحتياجات اللوجستية للشرطة الوطنية في عملياتها المتعلقة بالميزانية والتخطيط.

وترحب أستراليا بجهود الأمم المتحدة لكفالة مواءمة مهارات أفراد شرطة الأمم المتحدة المنتشرين في تيمور –

ليشتي مع الدور الجديد في مرحلة ما بعد التسليم، كما ترحب بإضافة ١٩ وظيفة مدنية إلى البعثة والتي ستساعد في تعزيز الشرطة الوطنية باعتبارها مؤسسة. ونأمل في شغل هذه الوظائف سريعا وأن يؤدي شاغلوها العمل الذي كلفوا به في الميدان. وبالمثل، فإن من المهم أن تواصل شرطة الأمم المتحدة القيام بدور توجيهي، وخاصة لتعزيز جانب خفارة المجتمعات المحلية في الشرطة الوطنية. ويتعين أن يجسد أي خفض لأعداد أفراد شرطة الأمم المتحدة البيئة الأمنية في وقت الخفض. وإجراء مزيد من التخفيضات سيعزز الحاجة إلى أن يكون لدى موظفي الأمم المتحدة المهارات التقنية والتدريبية اللازمة لبناء القدرات على نحو فعال ومستدام.

وستواصل أستراليا بالتأكيد، عبر القوة الدولية لتحقيق الاستقرار وإسهامنا في شرطة الأمم المتحدة، دعم الحكومة التيمورية وبعثة الأمم المتحدة في حفظ الأمن. ونلاحظ أنه منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨، لم تقع حوادث أمنية خطيرة في تيمور – ليشتي تستدعي تدخل القوة الدولية. وبدعم من الحكومة التيمورية، خفضت أستراليا ونيوزيلندا مساهماتها في القوة الدولية إلى ما يقرب من ٤٦٠ فردا. وتواصل أستراليا استعراض مساهماتها في القوة الدولية، بما يتماشى مع البيئة الأمنية. ولن تجري أي تخفيضات في الأفراد مستقبلا إلا بعد التشاور الوثيق مع الحكومة التيمورية والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الدوليين.

وتقر أستراليا بأهمية بناء قدرة تيمور – ليشتي على حفظ أمنها مستقبلا. ونعمل بصورة مباشرة مع تيمور – ليشتي على تحسين قدرة قوات الأمن لديها من خلال برامج ثنائية كبيرة لتدريب الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي.

وإلى جانب استمرار الأمن، فإنه من المهم بشكل حيوي قطعا كفالة استمرار التنمية الاقتصادية وحدوث تحسن في حياة رجل الشارع التيموري. وقد بلغت أستراليا الرسالة الواضحة للحكومة التيمورية، ومفادها أن شعب تيمور – ليشتي يجب أن يقود خطته الإنمائية. وتحقيقا لهذه الغاية، نقر ونرحب بنشر مشروع الخطة الإنمائية الاستراتيجية. ونقر على وجه الخصوص بالعملية التشاورية المثيرة للإعجاب التي قام بها رئيس الوزراء غوسماو شخصيا في وضع هذه الخطة.

وبصفتنا أكبر المانحين في تيمور – ليشتي، فإننا مستعدون لدعم جهود الحكومة الرامية إلى كفالة الاستقرار والرخاء مستقبلا. وفي هذا العام، سنقدم أكثر من ١٠٠ مليون دولار في صورة معونات لتيمور – ليشتي. وسيساعد دعمنا في إيجاد الوظائف لمساعدة تيمور – ليشتي على تحسين الإنتاجية الزراعية والهياكل الأساسية والتعليم المهني وتطوير القطاع الخاص، والأهم من ذلك، تنفيذ مشاريع تحتاج إلى عمالة كثيفة مثل صيانة الطرق والتي توفر الوظائف للشباب. كما أنها ستدعم توفير الخدمات الصحية والتعليمية وجهود الحكومة الرامية إلى تحسين المساءلة في صفوفها.

وترحب أستراليا بتعزيز تيمور – ليشتي لعلاقاتها الإقليمية. وقد ترأست تيمور – ليشتي الاجتماع الثلاثي الأخير لوزراء خارجية أستراليا وإندونيسيا وتيمور – ليشتي، المعقود خلال أسبوع القادة في نيويورك في الشهر الماضي. وتثمن أستراليا عاليا الحوار الثلاثي المنتظم الذي يعكس تاريخنا المشترك وإنجازاتنا ويتيح فرصة حقيقية للغاية لتعزيز تعاوننا المشترك.

إننا نرحب على وجه الخصوص بزيارة مجلس الأمن المقترحة إلى تيمور – ليشتي. فنحن نعتقد أن المجلس ونحن

جميعا سنستفيد من أي تقييم ميداني حديث. كما أننا نتطلع إلى أن يوافينا الأمين العام بمعلومات مستكملة بشأن تخطيط بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للفترة الانتقالية، وإلى تعاوننا الوثيق مع حكومة تيمور - ليشتي على بلورة الخطة. ويجب أن تكون انتخابات عام ٢٠١٢ عنصرا رئيسيا في تفكيرنا بشأن الانتقال.

وفي الختام، لقد أحرز تقدم ويستمر إحراز المزيد. ويتعين القيام بالمزيد من العمل سواء في التنمية الاقتصادية أو في إصلاح القطاع الأمني. وكما نعلم، ستكون الانتخابات في عام ٢٠١٢ معلما أساسيا. وكما لاحظ تقرير الأمين العام، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتغلب على أوجه الضعف السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في أحداث عام ٢٠٠٦. ومن ناحيتنا، ستظل أستراليا ملتزمة بثبات بالعمل من أجل إنجاح مستقبل تيمور - ليشتي وإنجاح شراكتنا مع حكومة وشعب تيمور - ليشتي لتحقيق هذا الهدف التاريخي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كابكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أعرب عن تقديري لكم ولأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن مسألة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للسيدة أميره حق، الممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، على إحاطتها الإعلامية المفيدة والمناسبة. كما أتوجه بالتقدير إلى السفيرة صوفيا بورغيس، الممثلة الدائمة لتيمور - ليشتي، على وجودها معنا وعلى البيان الذي أدلت به في وقت سابق.

إن الفلبين، بوصفها عضوا فاعلا في الفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي، ترحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة الجارية في ذلك البلد. وحاليا، تتألف وحدة الفلبين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفي شرطة الأمم المتحدة من ١٣٧ فردا يخدمون في البلد، ومن بينهم ١٤ امرأة. وعندما يتم تنفيذ الانسحاب التدريجي خلال الأشهر القادمة، سيتطلع الكثيرون منهم، بطبيعة الحال، إلى نهاية ناجحة لفترة خدمتهم وسيغادرون تيمور - ليشتي وشعبها بينما هما يسيران على مسار السلام والاستقرار.

وكما أشار تقرير الأمين العام (S/2010/522)، فقد تحسنت الحالة السياسية والأمنية في البلد بشكل كبير. وهناك الآن تركيز مكثف على التدابير والمبادرات اللازمة لاستدامة الاستقرار وتعميق الديمقراطية وسيادة القانون، وتخفيف حدة الفقر وتعزيز المؤسسات المدنية والقضائية. وقد تكاتفت الحكومة التيمورية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرون في التصدي لقضايا التنمية والحوكمة الأساسية.

وفي المجال الاقتصادي، تدعو التقارير الإخبارية إلى التفاؤل. فاقتصاد تيمور - ليشتي قوي ومن المتوقع أن ينمو بمعدل مثير للإعجاب تبلغ نسبته ١٠,٤ في المائة في هذا العام. وسيؤدي ذلك بلا شك إلى تعزيز أسس القاعدة الاقتصادية للبلد.

وقد جرى تسجيل انخفاض طفيف في معدل الجريمة بالمقارنة مع الشهور الماضية. وقد أسعد الفلبين أن تلاحظ أن معدل الجريمة عموما لا يشكل تهديدا خطيرا لحالة القانون والنظام السائدة حاليا. وقد سمحت الحالة، في هذا المجال، للبعثة المتكاملة بأن تخفض عدد ضباط الشرطة تدريجيا،

ممكنة بذلك الشرطة الوطنية من أداء دور أكبر وتحمل مسؤوليات أكبر.

وترحب الفلبين بالزيارة المزمعة لمجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي، التي تعمل اليابان على تنظيمها لكي تجري في تشرين الثاني/نوفمبر. ولا شك أن الزيارة ستوفر لمجلس الأمن معلومات مباشرة عن البلد. كما أن حضور أعضاء المجلس سيضفي مزيدا من التعزيز على التزام الأمم المتحدة بمساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار والتقدم.

ومع تفاؤلنا بالأنباء السارة والمشجعة، فإن الفلبين تبقي على التفاؤل الحذر فيما يتعلق بالحالة بوجه عام. فتحت سطح الحالة الراهنة ما زالت هناك شواغل معينة يجب أن تعالج بقوة وتصميم في الأجل القريب. وفي مقدمة هذه الشواغل قدرة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على تولي دور البعثة المتكاملة وشرطة الأمم المتحدة. فتسليم مهام الشرطة إلى الشرطة الوطنية سيقتضي جهودا دؤوبة ومكثفة لكفالة توفير أساس قوي لبناء المؤسسات وبناء القدرات في الأجل الطويل. ومن العوامل الأساسية الهامة، بالقدر ذاته، تعزيز قدرات الإشراف المدني على قوات الدولة الأمنية وتعزيز قدرات إدارتها المدنية. وباختصار، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وقد شجعت التطورات الإيجابية الأخيرة على قيام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بتنفيذ عملية تقليص لحجم قوتها خلال عام ٢٠١٠، من خلال التنسيق الوثيق مع حكومة تيمور – ليشتي. ومع استمرار تحسن الحالة ورؤية استعداد حكومة وشعب تيمور – ليشتي لتولي المسؤولية عن السلام والأمن في بلدهما، ما يتبقى للبعثة المتكاملة أن تفعله هو وضع استراتيجية خروج واقعية وعملية وشفافة وفعالة التكلفة. وكما شاهدنا بوضوح في عام ٢٠٠٦، فإن فك ارتباط بعثة الأمم االمتحدة السابق لأوانه من شأنه أن يؤدي إلى نتائج كارثية لتيمور – ليشتي. وهناك حاجة إلى المزيد من التنسيق الوثيق فيما بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وحكومة تيمور – ليشتي وجميع أصحاب المصلحة بينما تقبل ولاية البعثة على الانتهاء.

وفي هذه المرحلة، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولجميع شركائنا في الأمم المتحدة، وبخاصة الفريق الأساسي المعني بتيمور – ليشتي، أن الفلبين مستعدة وجاهزة لأداء دورها للمساهمة في إنجاح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وجهود بناء السلام الجارية والمستقبلية في تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير بورغيس والممثلة الخاصة للأمين العام على بيانيهما، وأن أشكر الأمين العام على تقريره المشجع والمتوازن (S/2010/522) عن الحالة في تيمور – ليشتي.

وأود، كذلك، أن أعبر عن تعازي نيوزيلندا لحكومة وشعب اليابان ولأسرة نائب الممثل الخاص للأمين العام السابق كواكامي على رحيله المفاجئ.

ويشاركني في هذا الصدد سعادة السيد تيم مكايفور، سفير نيوزيلندا لدى تيمور – ليشتي.

وتواجه تيمور – ليشتي فترة انتقالية حاسمة، إذ تنتقل من حالة الضعف وعدم الاستقرار إلى فترة تركز على التنمية الطويلة الأمد وعلى تحديات المستقبل.

إن الخيارات التي ستتخذ والاستثمارات التي ستوظف خلال الأشهر الـ ١٨ القادمة سوف تقرر فيما إذا كانت عملية بناء الدولة على مدى الأعوام الماضية ستظل مستدامة لتؤثر على المستقبل السياسي والاقتصادي لتيمور – ليشتي والتوقعات الدولية. وباختصار، تضع الأشهر

الـ ١٨ القادمة أمامنا تحديا يجب أن نستجيب له جماعيا، ويضع أمامنا فرصة يجب ألا تهدر.

ويبين تقرير الأمين العام التقدم الكبير المحرز خلال الأشهر الستة الماضية في كل مجالات ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وقد ظلت الحالة الأمنية هادئة، مما أدى إلى انسحاب تدريجي للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار. وكان هناك تقدم حقيقي نحو انتقال سلطة الشرطة التنفيذية إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. واستمر النمو الاقتصادي بمعدل يتجاوز عشرة في المائة، مما سمح بإحراز تقدم في التصدي للفقر، وقطعت أشواط التقدم أيضا في بناء القدرات وفعالية المؤسسات الأساسية. ونحن نشاهد الآن بلدا واثقا بنفسه ومصمما على رسم طريقه إلى المستقبل. ويتجلى ذلك بوضوح أكبر في صياغة مشروع الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية، التي تتضمن برنامج المشاورات على نطاق الدولة الذي يقوده شخصيا رئيس الوزراء.

كل ذلك يدعو إلى التفاؤل، ولكن علينا أن نحافظ على تلك المكاسب خلال الأشهر الـ ١٨ القادمة وأن نحقق المزيد من التقدم في المجالات الرئيسية. ويجب أن نضمن أن توطد الانتخابات القادمة الثقافة السياسية الديمقراطية المستقرة التي نشأت خلال السنوات الماضية، وأن تكون المؤسسات التي أنشئت لدعم الإدارة العامة الفعالة ولمنع الفساد لديها الموارد الكافية والدعم السياسي لأداء مهامها بفعالية ونزاهة. وستتولى تيمور – ليشتي بشكل متزايد الدور الريادي في التصدي لتلك التحديات بدعم من المجتمع الدولي. ويجب أن ندرس بعناية أفضل السبل لدعم هذه الجهود.

كما يجب أن يبدأ الآن التخطيط لتيمور – ليشتي في مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في البلد، لأن ولاية البعثة في عام ٢٠١١ يجب أن تتضمن الجوانب الرئيسية للفترة الانتقالية. وعليه، يسعدنا أن المناقشات مع الحكومة قد بدأت بشأن الإدارة المشتركة للفترة الانتقالية، بما في ذلك تشكيل فريق توجيهي رفيع المستوى. إننا نشدد على أهمية اجتذاب شركاء دوليين آخرين، في الوقت المناسب، لضمان التنسيق الفعال للدعم الدولي في هذه الفترة الهامة.

وستكتسي إدارة العملية الانتقالية أهمية بالغة في قطاع الأمن. وخلال السنة الماضية، أحرز تقدم كبير في بناء قدرات القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي وقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وفي وضع الأطر التشريعية والتنفيذية وأطر السياسات للدفاع والأمن.

ويمكننا أن نتوق الآن بقدر من الثقة إلى الوقت الذي سيكون بمقدور تيمور – ليشتي فيه توفير أمنها بدون شرطة الأمم المتحدة أو تواجد قوات الأمن الدولية. ونحن لا نعرف بالضبط متى سيحدث هذا، لكننا نعرف أن البعثة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار ستكونان هناك لتقديم الدعم حتى خلال إجراء انتخابات عام ٢٠١٢. ويجب أن تقرر الحكومة بالتشاور مع المجتمع الدولي ما إذا كان سيكون للبعثة والقوة دور بعد ذلك. ومن الأهمية بمكان أن يبدأ الآن التخطيط الجاد لضمان الانتقال السلس والانسحاب الذي لا يؤثر سلبا على الأمن أو الحالة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يعد الانتهاء من نقل سلطة مهام الشرطة التنفيذية إلى الشرطة الوطنية أمرا حاسما. وقد أحرز تقدم لافت على مدى السنة الماضية، حيث تمت عمليات تسليم السلطة في كل مقاطعة على حدة بسلاسة أكثر مما كان متوقعا، ولكن التحديات لا تزال قائمة، ولا سيما في ديلي.

ولا يزال يتعين حل مسائل هامة. وعلى وجه الخصوص، نحث على التوصل إلى حل مبكر لمركز الضباط غير الممنوحين شهادات الاعتماد الذين اتهموا بارتكاب

جرائم خطيرة. وتشاطر نيوزيلندا تماما الأمين العام شواغله في ذلك الصدد. ومن الأهمية بمكان تسوية هذه المسألة، ليس لغايات نقل سلطة الشرطة فحسب، ولكن للمحافظة على نزاهة الشرطة الوطنية وسمعتها وفعاليتها في الأجل الطويل أيضا.

كما أن شرط بناء القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية في مجالات رئيسية يكتسي الأهمية. وهذا يحتاج إلى تعزيز استثمار الشرطة الوطنية في تطوير هذه القدرات والتخطيط الدقيق لكفالة استدامتها. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم إسهاما هاما في هذا المقام، ولا سيما البت في كيفية التخلص من أصولها خلال عملية الانسحاب. ويجب تنسيق التخطيط لذلك بعناية مع الشرطة الوطنية والجهات المانحة، ويجب رصد اعتماد لصيانة المعدات المنقولة واستخدامها في الأجل الطويل.

وثمة إسهام عملي يمكن للأمم المتحدة أن تدرسه وهو تدريب الميكانيكيين على صيانة المركبات وإصلاحها. وفي الواقع، ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في نقل مرفق النقل وورشته في ديلي إلى الشرطة الوطنية.

كما يجب أن يتغير دور شرطة الأمم المتحدة وحجمها وتكوينها وكذلك علاقتها مع الشرطة الوطنية عندما تُنقل سلطة مهام الشرطة التنفيذية. ومن الأهمية بمكان نشر الخبراء، ولذلك نحث على نشر مبكر لـ ١٩ مستشارا مدنيا إضافيا تمت الموافقة على وظائفهم في الميزانية الأخيرة. وأثناء سير هذا الانتقال، سيكون من المهم أن يبقى مخططو البعثات مرنين لضمان تكيف البعثة مع البيئة المتغيرة، وأن تُرى الشرطة الوطنية، حالما تُنقل مسؤوليات مهام الشرطة إليها، على أنها تمارس السلطة المنقولة إليها بدعم ومساعدة من البعثة.

وتقوم نيوزيلندا بدورها في دعم تطوير الشرطة الوطنية. ولعدة سنوات، عملت شرطتنا بنجاح مع نظيرتها الشرطة الوطنية لبناء فهم لخفارة المجتمعات المحلية. إن اندماج الشرطة في مجتمعاتها المحلية وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية والشرطة أمران ضروريان لبناء قوة شرطة فعالة وعصرية – لا سيما أن الحكومة التيمورية أبرزت الحاجة إلى المساعدة بشأن خفارة المجتمعات المحلية باعتبارها أولوية على أساس ثنائي.

وخلال السنة الماضية، كان هناك تقدم كبير في إصلاحات رئيسية في قطاع الأمن. وقد أقرت الحكومة قوانين جديدة للدفاع والأمن؛ ومعروض الآن على مجلس الوزراء مشروع سياسة للأمن القومي؛ وهناك دلائل على تحديد أوضح لدوري قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والشرطة الوطنية للقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي.

وبما أن الحكومة قد حددت بوضوح رؤيتها لقطاع الأمن، فينبغي أن يتحول الآن تركيز البعثة والشركاء الدوليين الآخرين إلى بناء القدرات والمساعدة والدعم. وتوفر الأمم المتحدة المستشارين في إدارات الدفاع والأمن – ومع ذلك ستظل المساعدة ضرورية لبعض الوقت. ولكننا نرى أنه ينبغي للموظفين الدوليين العمل على جعل تواجدهم غير ضروري، بدلا من التشبث بوظائفهم.

كما سيقوم الشركاء الثنائيون بدور في المرحلة المقبلة من تقديم المساعدات الدولية لتيمور – ليشتي، ونحن نحث أولئك الشركاء على العمل بشكل وثيق مع الحكومة التيمورية في ذلك الصدد. وأثناء تحول المساعدة من الأمن إلى أولويات أخرى، تلتزم نيوزيلندا بموائمة دعمها مع أولويات التنمية الوطنية في تيمور – ليشتي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعتقد نيوزيلندا أن الأمم المتحدة يمكنها أن تفخر بحق بإسهامها في تيمور – ليشتي، ولكن يجب أن نهتم الآن بإدارة عملية الانتقال بطريقة تجسد ذلك الإسهام، ويجب أن نخطط لمستقبل ما بعد البعثة حيث يتركز دعمها على أولويات تيمور – ليشتي، وحيث يمكن للأمم المتحدة إضافة قيمة بأفضل السبل.

وتؤكد نيوزيلندا مرة أخرى للمجلس التزامها المستمر تجاه تيمور – ليشتي وشعبها وقادتها، وكذلك أميرة حق والبعثة أثناء مواجهتهم هذا الانتقال الذي يتسم بالتحدي والإثارة. وسيحصلون جميعا على دعمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائكم الكلمة للاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك جمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أبدأ بتحية الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي، بورخيس صوفيا، والممثلة الخاصة للأمين العام، أميرة حق، وبالإعراب عن الامتنان لهما على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين بشأن الحالة في تيمور – ليشتي – وهي حالة ما زالت تتحسن تحسنا مطردا في نواح كثيرة، كما يمكننا أيضا أن نرى من التقرير الممتاز للأمين العام (S/2010/522) المعروض علينا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رأينا معلما آخر وهو إغلاق آخر مأوى مؤقت للمشردين داخليا. ومع اقتراب انتهاء المرحلة الإنسانية، فالبلد الآن قادر على التركيز بشكل كامل على توطيد السلام والعدالة والقضاء على الفقر. ولن يجد البلد الاتحاد الأوروبي على الهامش، وإنما إلى جانبه. ويمكن لتيمور – ليشتي التعويل على مساعدتنا في المستقبل.

وستتركز ملاحظاتي على التحديات الحالية والمستقبلية وفقا للمجالات الأربعة ذات الأولوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وهي البعثة التي تقودها إدارة مقتدرة وتدعم تيمور – ليشتي. وهذه الأولويات هي استعراض قطاع الأمن وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي والحوار.

وفيما يتعلق بالأمن، أولا وقبل كل شيء، مهما أكدنا على أهمية تواجد قوة شرطة وطنية محترفة وغير منحازة وتخضع للمساءلة فإننا لا نفي ذلك حقه. وعلى الرغم من أن التريث لا يزال مطلوبا، فإن عمليات تسليم السلطة للشرطة الوطنية التي تمت حتى الآن مشجعة، حيث أن معدلات الجريمة بقيت تقريبا على المستويات السابقة نفسها. وإذا أريد لهذا التقدم أن يحافظ على خطاه في الأجل الطويل، فسيظل بناء البعثة لقدرات الشرطة الوطنية أمرا بالغ الأهمية. وبطبيعة الحال، هناك ما هو أكثر من الأمن وأعمال الشرطة. ولا ينطوي الإصلاح الشامل لقطاع الأمن على الأمن وقوات الدفاع فحسب، ولكن إدارة الحدود والجمارك وقطاع العدالة أيضا.

ويقودني ذلك إلى الأولوية الثانية وهي سيادة القانون. وتبين زيادة مخصصات الميزانية والخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة التزام حكومة تيمور – ليشتي بهذا القطاع الحيوي. فقد تحسن أداء قطاع العدالة وازدادت المساءلة. ومع ذلك، لا يزال الإفلات من العقاب يثير القلق. وتتمثل

بواعث القلق في الانتهاكات القائمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن نفسها وارتفاع عدد حوادث العنف القائم على نوع الجنس.

ولئن كنا نقلل من الانتهاكات التي ترتكب اليوم، فينبغي لنا ألا نغفل أبدا عما حدث أمس. إن معالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان تساعد على إعادة فرض سيادة القانون وتعزيزها، وبالتالي ينبغي أن تظل أولوية. ونحن نرحب بالجهود الجارية لإنشاء مؤسسة تمضي قدما بتوصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، فضلا عن توصيات لجنة الحقيقة والصداقة ونشجع تلك الجهود. ويحدونا الأمل أن يستأنف برلمان تيمور – ليشتي ويكمل قريبا المناقشات بشأن مشاريع القوانين ذات الصلة.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، فإن تيمور – ليشتي تتعافى من الانتكاسات الاقتصادية التي حدثت في الماضي، حيث يقدر أن الفقر قد انخفض بنسبة ٩ في المائة تقريبا في السنوات الثلاث الماضية. ويمكن للإدارة الحصيفة لعائدات النفط والخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية الجديدة أن تكونا بمثابة محرك للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولا بد من الإشادة بالحكومة لإجراء تلك المشاورات الموسعة حول الخطة. ونتطلع إلى تلقي النسخة النهائية، كيما يتسنى مواءمة مساعدتنا على أساسها. وهذه هي المسائل التي نرى أنه ينبغي أن توليها الخطة أولوية: تعزيز التنمية الريفية الطويلة الأجل، والحد من البطالة، لا سيما في صفوف الشباب، وتحسين الخدمات الاجتماعية، خاصة الصحة والتعليم.

رابعاً، فيما يتعلق بالحوكمة، قطعت حكومة تيمور – ليشتي خطوات كبيرة. فقد أُصلِحت إدارة المالية العامة، وأضحت الدولة أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة. وأنشئت لجنة للخدمة المدنية ولجنة لمكافحة الفساد. ولا بد أن لجنة مكافحة الفساد قد بدأت عملها بالفعل. كما يشكل إنشاء أمانة فنية مستقلة ولجنة مستقلة للمشتريات وديوان للمحاسبة خطوات مستقبلية هامة أخرى.

وختاماً، فإن الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٢ ستكون معلماً هاماً لديمقراطية تيمور – ليشتي. ونرى أنه ينبغي الإبقاء على تواجد بعثة الأمم المتحدة في البلد بمستوى ملائم خلال سنة الانتخابات الحساسة. وفي غضون ذلك، نعتقد أن وضع استراتيجية عملية لتحويل البعثة من حفظ السلام إلى بعثة لبناء السلام يستحق اهتماماً خاصاً، على أن يتم الاتفاق على التفاصيل الدقيقة بين حكومة تيمور – ليشتي والأمم المتحدة، بالطبع. وهذا هو سبب إشادتنا بهم لإنشاء لجنة مشتركة لتنفيذ تحويل البعثة بعناية. ويقتضي ذلك أن تؤخذ الحقائق على الأرض، وكذلك الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد المحلي في الحسبان. ونتطلع إلى الحصول على تحديثات منتظمة بشأن عمل اللجنة.

وبعد عام ٢٠١٢، ينبغي أن يكون التزام المجتمع الدولي تجاه تيمور – ليشتي مختلفاً، على ألا يكون أقل قوة. وسيظل الاتحاد الأوروبي يسترشد بالقول المأثور في تيمور – ليشتي: ”التضامن يكون في أوقات الرخاء وفي أوقات الشدة“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة داي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لكم، سيدي، لإتاحة الفرصة لوفدي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وجنوب أفريقيا، كعضو في الفريق الأساسي المعني بتيمور – ليشتي، تبقى مهتمة للغاية

بالتطورات في ذلك البلد. وأشكر الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي على بيانها، وأنضم إلى المتكلمين الآخرين في تكريم ذكرى نائب الممثل الخاص كاواكامي. ونعرب عن دعم جنوب أفريقيا لخلفه، السيد موشيدا. ونتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره عن أنشطة البعثة الوارد في الوثيقة S/2010/522.

وترحب جنوب أفريقيا أيضاً بالسيدة أميرة حق، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي، وتشكرها على إحاطتها الإعلامية للمجلس هذا الصباح. ويسرنا بصفة خاصة استمرار تفاعل الممثل الخاص مع طائفة من أصحاب المصلحة بهدف التشجيع على عملية تشاورية وديمقراطية مستدامة لصنع القرارات في تيمور – ليشتي. ونرى أن الحوار السياسي بين جميع الأطراف هو السبيل الوحيد الذي يمكّن تيمور – ليشتي من تعزيز مؤسساتها السياسية وعملياتها الرامية إلى تقوية الدولة وجعلها مستدامة.

لقد أحاط وفدنا علماً بجميع المجالات التي سلط الأمين العام الضوء عليها في تقريره. إلا أننا نود أيضاً أن نؤكد على مجالين من المجالات ذات الأولوية: الحكم الرشيد والانتقال في ولاية بعثة الأمم المتحدة. وجنوب أفريقيا يسرها أن الحالة العامة في الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بالهدوء ووفرت ''بيئة مُمَكِّنة'' للحكومة التيمورية لكي تولي اهتماماً متجدداً للتحديات التي تواجه ذلك البلد. وينبغي لحكومة تيمور – ليشتي أن تضاعف جهودها لتعزيز مؤسسات الدولة. ونشجع الحكومة التيمورية أيضاً على تعزيز علاقتها مع الشعب التيموري كيما تستجيب لاحتياجات سكانها على نحو فعال.

وتؤمن جنوب أفريقيا بأن ثمة صلة مباشرة بين التنمية والأمن وبأنهما متعاضدان. وفي هذا السياق، نرحب بالانتهاء من إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، التي وضعها رئيس الوزراء وتحدد مجالات استراتيجية للنمو في الاقتصاد التيموري بهدف تحويله من منخفض الدخل إلى أعلى من المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠. ويشجعنا بصورة خاصة المشاورات المباشرة المكثفة التي أجراها رئيس الوزراء مع سكان تيمور – ليشتي لضمان الدعم لمشروع الخطة التي ينبغي أن تعالج احتياجات شعب تيمور – ليشتي. ولكفالة استدامة السلام والأمن والتنمية، لا غنى عن مشاركة المجتمعات المحلية في تنمية البلد على أن تستفيد من تلك التنمية مباشرة. ونشجع رئيس الوزراء على العمل من أجل تنفيذ الخطة في أقرب وقت ممكن.

ويرحب وفدي أيضاً بمبادرة الرئيس للحوار المستمر حول موضوع ''طريق إلى السلام والوحدة الوطنية'' ويعتبرها خطوة هامة لتعزيز جهود السلام والمصالحة في جميع أنحاء البلد. وهذا جهد فعال للنهوض بالحوار والاحترام المتبادل وينبغي أن يستمر. وكما لاحظنا، ونتيجة لتلك المبادرة، على سبيل المثال، فإن حزب المعارضة الرئيسي، الجبهة الثورية لتيمور – ليشتي مستقلة (فريتلين)، يحترم المؤسسات والعمليات السياسية الحالية على الرغم من طعنه في شرعية الحكومة الحالية. فالمجتمعات المستقرة سياسياً تسمح بوجود مجموعات معارضة وتوفر لها القنوات للتعبير عن شواغلها بحرية. وهذا تطور مشجع، ونحن نؤكد دعمنا لمواصلة تطوير المؤسسات السياسية في تيمور – ليشتي. وندعو سائر الأحزاب السياسية إلى أن تستمر في إبداء التزامها بالعمليات الديمقراطية في تيمور – ليشتي، لا سيما أثناء فترة الانتخابات الوشيكة. فمن الأهمية بمكان أن تجرى الانتخابات في مناخ من الاحترام المتبادل.

فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز في استئناف الشرطة الوطنية التيمورية للمسؤوليات الشرطية الأولية. ومن الأمور المشجعة أنه لم يتبق سوى عدد قليل من

المناطق لم يتسلمها جهاز الشرطة الوطنية بعد. ومع ذلك، لاحظنا أن جميع هذه المناطق تقريباً يقع في منطقة ديلي وأن ثمة تحديات هامة تتعلق بموظفي التوثيق التابعين للشرطة في تلك المناطق. ويقلقنا أيضاً أن تحديات لوجستية كبيرة تواجه مراكز الشرطة. ولا بد للبعثة أن تسلم المسؤوليات الشرطية الأولية، إلا أنها لا يمكن أن تفعل ذلك إلا إذا كانت العملية ذات مصداقية ومستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن سلطات الشرطة في أي بلد لا بد أن تكتسب الشرعية في نظر مجتمعاتها. لذلك، كان من الضروري زيادة تعزيز آليات الانضباط الفعالة وهياكل القيادة والتحكم وآليات مراقبة الأسلحة. ونكرر دعوتنا لزيادة مراعاة الحساسية الجنسانية في تنفيذ واجبات الشرطة، لأن نسبة مرتفعة من الجرائم تنجم عن العنف القائم على أساس نوع الجنس.

ونرحب بإصدار الرئيس راموس هورتا صفقة تشريعية للأمن الوطني تهدف بصورة خاصة إلى تعزيز قطاعي الأمن والقضاء. وأحطنا علماً بدعوة الأمين العام إلى تفعيل هذا التطور عن طريق تشريع فرعي يكفل، في جملة أمور، وضوحاً أكبر في تحديد مسؤوليات العسكريين والشرطة المدنية.

أما فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تحديداً، فإن وفدي يؤيد الرأي القائل بأن إعادة تشكيل البعثة ينبغي أن يتم بحساسية، مع التركيز تحديداً على الحاجة إلى توفير دعم كاف للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي من حيث التدريب وبناء القدرة وإسداء المشورة والتعليم والتنمية المؤسسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل كل الجهود لاستكمال التقليص والتسليم في المواعيد التي حددتها قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٩١٢ (٢٠١٠) المتخذ في شباط/فبراير. ونشجع البعثة على مواصلة مشاوراتها مع الحكومة بشأن التخطيط للانتقال. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء آلية للرقابة بين الحكومة والبعثة.

وختاماً، ترحب جنوب أفريقيا بالتطورات الإيجابية في تيمور – ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونحن على استعداد لدعم العمليات المنتظرة كعضو في الفريق الأساسي. ونحن ملتزمون برؤية تيمور – ليشتي مستقرة وقوية يمكنها أن تستخدم عائداتها من السلام في تحقيق الازدهار لشعبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي، لإعطائي الكلمة. وأود أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن. ونعتقد أنه من الأهمية بصورة خاصة أن يظل مجلس الأمن مشاركاً بنشاط في تيمور – ليشتي. وفي هذا السياق، نرحب بالزيارة المقرر لها أن تتم في تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن أشكر زميلتنا العزيزة السفيرة صوفيا بورغيس والممثل الخاص السيدة أميرة حق على بيانيهما، والأمين العام على تقريره الشامل والقيم (S/2010/522).

والبرتغال، بالطبع، تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. ولكن، بصفتي ممثل بلد له تاريخ طويل ومشترك مع تيمور – ليشتي وكعضو فعال في الفريق الأساسي، أود أن أبرز بعض النقاط المحددة.

تشيد البرتغال بالإنجازات المشجعة في تيمور – ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير وباستمرار المناخ المستقر، وذلك بفضل تصميم تيمور – ليشتي على السلام والاستقرار والتنمية طويلة الأجل. وفي تقييم هذه المنجزات من المهم الاعتراف بطول الشوط الذي قطعته تيمور – ليشتي في السنوات القليلة الماضية منذ استقلالها، ولكن مما لا يقل أهمية بالقدر نفسه عدم إغفال التهديدات الكبيرة

الماثلة. والانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٠١٢ ستختبر قدرة المؤسسات الوطنية لتيمور – ليشتي وقدرتها على الصمود وإحراز التقدم صوب إيجاد بيئة وثقافة سياسيتين ديمقراطيتين مستقرتين.

ونحن ندرك التحديات الاجتماعية والاقتصادية القوية التي لا تزال تيمور – ليشتي تواجهها من ناحية مكافحة الفقر وبناء اقتصاد يتجاوز النفط وكفالة امتلاك التيموريين الشباب للمهارات والتدريب والفرص التي يحتاجونها للإمساك بزمام مستقبلهم. وتعيق مشاكل من قبيل التنمية الزراعية البطيئة وبطالة الشباب والافتقار إلى الموارد البشرية عملية الانتعاش وإعادة الإعمار، ولتلك المشاكل مضاعفات رئيسية على التماسك الاجتماعي في تيمور – ليشتي. ويجب حمل هذه المسائل على محمل الجد البالغ في المستقبل القريب.

ومن الناحية الأخرى، من المشجع استمرار إحراز أوجه التقدم في جميع المجالات الأربعة التي تشملها ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (الأونميت)، بما في ذلك مبادرات الحوار بشأن المسائل الوطنية الحرجة، والمنجزات المتعلقة بتولي الشرطة الوطنية المسؤوليات الرئيسية عن القيام بمهام الشرطة، ووضع مجموعة التشريعات الأمنية الوطنية، واعتماد الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة، وأخيرا وليس آخرا تقديم خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية.

بيد أن من اللازم بذل مزيد من الجهود للتغلب على أوجه الضعف السياسي والمؤسسي والاجتماعي – الاقتصادي التي ساهمت في أحداث عام ٢٠٠٦. وستكون المساعي الحميدة المستمرة للممثل الخاص للأمين العام ضرورية لتيسير الحوار السياسي مع الجهات الفاعلة السياسية الوطنية في الوقت الذي تدنو فيه تيمور – ليشتي من الانتخابات العامة المقبلة التي ستجرى بحلول ٢٠١٢.

وسيتوقف أيضا الأمن والاستقرار في الأجل الطويل على قدرة المؤسسات التيمورية على أداء عملها بطريقة فعالة ومتسمة بالمسؤولية والمساءلة، مع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة القانون والاستفادة من الثقة والدعم العامين. ولتيسير التقدم الكامل والفعال صوب إعادة التشكيل الكامل لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي من اللازم إعادة الحيوية إلى الشراكة بين قوة الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ومن الضروري أيضا تحديد رؤية واضحة للعلاقة بين القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي والشرطة الوطنية، وأيضا لمهام كل واحدة منهما. وفي هذا السياق، نعيد التأكيد على وجوب اتخاذ خطوات إضافية لتيسير أكبر قدر ممكن من تنسيق دعم المجتمع الدولي والجهات المانحة على الصعيد الثنائي.

بيد أنه لن يحرز التقدم الحقيقي إذا لم تحظ التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة للبلد بالأولوية. إننا نؤيد حكومة تيمور – ليشتي في جهودها المستمرة لزيادة المدخلات في تنمية البنية التحتية والتعليم والتدريب المهني، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من المساعدة إلى حكومة تيمور – ليشتي في تلك المجالات الهامة.

وندرك أن عدة مسائل رئيسية ستتطلب الانتباه المستمر والطويل الأمد بعد تاريخ عام ٢٠١٢. ولهذا الغرض، ترحب البرتغال بإعداد استراتيجية لتوصية انتقال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بعد عام ٢٠١٢. وتوحيد هذه الأهداف سيتطلب الانخراط والدعم المستمرين من المجتمع الدولي، بالاحترام الكامل لخيارات الشعب التيموري فيما يتعلق ببلده.

وما فتئت البرتغال منخرطة على نحو كامل في دعم تيمور – ليشتي وهي تبقى جهة مانحة رئيسية على المستوى الثنائي في طيف واسع من المجالات، بما في ذلك الحوكمة

والإدارة العامة والعدالة والتعليم وإصلاح القطاع الأمني، وبالمساهمة بأكثر من ٢٠٠ من ضباط الشرطة وضباط الاتصال العسكريين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وبالدعم الكامل لجميع المجالات الواقعة في إطار مسؤولية البعثة.

لقد أبدى شعب تيمور - ليشتي مرارا وتكرارا تصميمه على بناء مجتمع مسالم وديمقراطي ومستقر. وتحقيقا لذلك الهدف سنواصل مشاركتنا وتضامننا مع التيموريين، ونشجع ونؤيد أميرة حق والفريق الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في الاضطلاع بعملهم القيّم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور - ليشتي.

السيدة حق (تكلمت بالإنكليزية): في البداية أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس وأن أعرب عن تقديري الخالص لهم على جميع عبارات التأييد لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وعلى اعترافهم بالعمل الذي اضطلعت به البعثة، وعلى العبارات القوية دعما للتقدم المستمر لشعب تيمور - ليشتي صوب السلام والاستقرار. وأود تحديدا أن أشكر أعضاء المجلس الذين أعربوا عن موافقتهم فيما يتعلق بآلية التخطيط والتنفيذ المملوكة على نحو مشترك، وأعترف على نحو كامل بالتأكيد القوي الذي أكده بعض أعضاء المجلس على وجوب أن تُنشأ الآلية على نحو مشترك، مع تأكيد قوي على الملكية الوطنية للعملية. ونعتقد بأن استراتيجية انتقال فعالة ستضع الأسس الضرورية لكفالة نجاح جهود ما بعد حفظ السلام بينما تتحرك تيمور - ليشتي صوب مجال بناء السلام.

وأود أيضا أن أحيط علما بجميع الملاحظات التي أُبديت فيما يتعلق بإعادة تشكيل شرطة البعثة، وعبارات التحذير من حالات التسليم المندفع، وهي العبارات التي نقدّرها بشكل كامل، والحاجة إلى وجود كاف في جميع المقاطعات والوحدات لتأكيد الرصد والتدريب والإرشاد والحاجة المستمرة إلى بناء القدرات. وفي هذا السياق، ذكر كثير من الممثلين على نحو خاص انتخابات عام ٢٠١٢ بوصفها اختبارا لاستقرار وفعالية قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي.

وعلى الرغم من أن كل شخص، حسبما أعتقد، علق على نحو إيجابي جدا على تولي المسؤوليات الرئيسية لعمل الشرطة، فإننا نحيط علما أيضا ببعض وجوه القلق المعرب عنها فيما يتعلق بإعداد قوة الشرطة الوطنية في تمهيد السبيل للتنمية الطويلة الأمد. ويمكنني أن أطمئن المجلس على أننا سنواصل العمل مع السلطات في تيمور - ليشتي بطريقة متضافرة بشأن الوحدات والمقاطعات المتبقية.

وصدرت أيضا إشارة إلى تحديد الأدوار بين الجيش والشرطة. وهذا النوع من الإصلاح على المستوى القطاعي عملية معقدة. إنه يستغرق وقتا طويلا؛ وليس له حقا نقطة نهاية، ولكن أعتقد أن الالتزام بالتشريعات الراهنة والمقبلة من مجموعة التدابير الأمنية الوطنية يجب أن يستمر. ومن البديهي أننا سنلبي الاحتياجات المستمرة لجعل القوانين ومسائل التحديد الواردة فيها قابلة للتنفيذ.

أشار كثير من المتكلمين إلى قلقهم فيما يتعلق بالإفلات من العقاب، وكما أشرنا فإننا نشاطر هذا القلق بكل تأكيد. وكما قال كثيرون، فإن تصورات الإفلات من العقاب يمكنها، أساسا، أن تقوض الثقة العامة بسيادة القانون. وينبغي أن أشير إلى أن ذلك يمكن أن يحدث بسبب تحديات القدرات المؤسسية والفردية - على سبيل المثال، الصعوبات التي يواجهها المواطنون في الحصول على العدالة بسبب الصعوبات اللغوية والحاجة إلى مزيد من عاملي

المحاكم المدربين والافتقار إلى البنية التحتية. ومرة أخرى، يجب علينا أن نعالج ذلك على نحو شامل.

وتكلم كثير من أعضاء المجلس عن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، مؤكدين الحاجة إلى العمالة وآخذين في الحسبان انعدام الاستقرار الاجتماعي الذي يمكن أن تتسبب فيه أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

وألاحظ أيضا بالامتنان الدلائل القوية المستمرة على مزيد من الدعم الثنائي لتيمور – ليشتي. وذلك أمر بالغ الأهمية ونحن ندخل المرحلة الانتقالية، وسنواصل المشاورات عن كثب، ومن البديهي أن ننسق عن كثب، مع الجهات الشريكة على المستوى الثنائي.

وأخيرا، وُضع قدر كبير من التأكيد على استمرار ثقافة الحوار والمصالحة، ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن ذلك الجزء من ولاية البعثة سيبقى في الصدارة.

وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء المجلس على دعمكم وتوجيهكم المستمرين. وأعتقد أن هذا الاهتمام القوي سيكون جليا في الميدان في زيارة المجلس القادمة. ونرحب بتلك الزيارة، ونود أن نشكر حكومة اليابان على الدور الذي قامت به في تنظيمها.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر اليابان بوصفها رئيسة الفريق الأساسي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ البرتغال وجنوب أفريقيا، العضوين النشطين جدا في الفريق الأساسي، على انتخابهما لمجلس الأمن. ونعلم بالتأكيد أن تيمور – ليشتي سوف تنتفع من تلك العضوية الهامة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بجزيل الشكر، سيدي الرئيس، على قيادتكم وعلى الدعم الهائل الذي قدمتموه لحمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على الاستمرار في العمل الذي تضطلع به في هذا البلد. ونقدر باستمرار المشورة الحكيمة والتوجيه من هذه الهيئة ونسعى إليهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.